بسم الله الرحمن الرحيم


# علوم اللغة

## دراسات علمية محكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

### كتاب دورى

مج ٩، ع ٢، ٢٠٠٦



ⓒ حقوق الطبع والنشر محفوظة، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أى قسم من أقسامه، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته، أو اختزانه فى أى شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات، إلا بإذن كتابى من الناشر.



**قيمة الاشتراك السنوى:**

٨٠ جنيها مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

**سعر العدد:**

٢٠ جنيها مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

**أسعار خاصة للطلبة:**

**المراسلات:**

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى:

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص. ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

## المحتويات


| البحوث | الصفحة |
| --- | --- |
| المدة الزمنية للوقف بالسكت فى قراءة حمزة<br>د. يحيى بن على المباركى | ٩ |
| الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة<br>د. سمير بن يحيى المعير | ٤٩ |
| حكايات نشأة النحو<br>د. محمد سعيد صالح الغامدى | ١٠٩ |
| التقابل الدلالى<br>د. نوال بنت إبراهيم بن محمد الحلوة | ١٣٥ |
| إعراب الاسم المرفوع بعد (إن) و(لو)<br>د. نهلة حسين إمام | ٢١١ |
| الأمر عند النحاة. الأمر فى الفصحى. دراسة لغوية<br>د. على محمد هنداوى | ٢٤٩ |
| علم اللغة النصى بين النظرية والتطبيق<br>د. نادية رمضان النجار | ٢٨٥ |

# الأمر عند النحاة

# الأمر في الفصحى، دراسة لغوية

د. على محمد هنداوى

أستاذ مساعد بكلية الآداب ـ جامعة عين شمس

## ١. بين اللغة والاصطلاح:

فى لسان العرب: الأمر معروف، نقيض النهى، وأمره به وأمره..، العرب تقول: أمرتك أن تفعل ولتفعل وبأن تفعل، وأمِر بكسر الميم أى كثر.. وتآمروا على الأمر وائتمروا: تماروا وأجمعوا آراءهم، وائتمر الرجل رأيه أى ارتأى وشاور نفسه قبل أن يواقع ما يريد. وفى الحديث: آمروا النساء فى تزويجهن أى شاوروهن فى تزويجهن(١).

ويذكر ابن القوطية أن فعَل بفتح العين، والمزيد بالهمزة منه بمعنى واحد فى الفعل آمر ـ أمر والمعنى: كثر، بالتضعيف، وأن فعَل بالفتح وفعِل بالكسر مختلفان أولهما معناه فرض، وأيضاً أباح الشىء وبه، وعلى القوم إمارة أى ولاية، أما أمَر بالكسر أمارة فمعناه كثر (٢).

ويذكر أبو هلال العسكرى الأمر فى سياق حديثه عن الفرق بين الدعاء والمسألة ذلك «أن المسألة يقارنها الخضوع والاستكانة، ولهذا قالوا: المسألة ممن دونك والأمر ممن فوقك والطلب ممن يساويك، فأما قوله تعالى (ولا يسألكم أموالكم) محمد ٣٦/٤٧ فهو يجرى مجرى الرفق فى الكلام واستعطاف السامع به، ومثله قوله تعالى (إن تقرضوا الله قرضاً حسنا) التغابن ١٧/٦٤ فأما قول الحصين بن المنذر ليزيد بن المهلب والحصين بن حيدة:

أمَرْتُكَ أمراً جازما فعصيْتَنى  وكان من التَّوفيق قَتْلُ ابْن هاشِمِ

فهو على وجه الازدراء بالمخاطب والتخطئة له ليقبل لرأيه الإدلال عليه أو غير ذلك مما يجرى مجراه، والأمر فى هذا الموضع هو المشورة، وسميت المشورة أمراً لأنها على صيغة الأمر، ومعلوم أن التابع لا يأمر المتبوع ثم يعنفه على مخالفته أمره، لا يجوز ذلك فى باب الدين والدنيا، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال إن المسكين أمر الأمير بإحكامه، وإن كان المسكين أفضل من الأمير فى الدين..»(٣).

ويؤكد الحاجة إلى استصحاب السياق فى تحديد مدلول الفعل آمر ما دار حول قوله تعالى (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمَرْنا مترفيها ففسقوا فيها..) الإسراء ١٦/١٧، وقد حدث الكسائى عن أبى جعفر الرازى عن الربيع بن أنس أنه قرأها امَّرْنا وقال سلَّطْنا (تفسير الطبرى ٤٢٨٥)، وقال الكسائى: لا يقال عن الكثرة إلا آمرنا، قال وأصلها أأمرنا فخفف، (القرطبى ٣٨٤٩/٥)، ومعنى آمرنا أكثرنا جبابرتها وأمراءها (القرطبى ٣٩٤٩/٥) وفيه: أنكر الكسائى ما روى عن الحسن ويحيى بن يعمر آمرنا بالقصر وكسر الميم، على فعلنا وفى السبعة لابن مجاهد (٣٧٩): لم

وابن كثير *أمَرْنا* وعن أبي عمرو *أمَّرْنا* .(٤)

وقد أوردت بعض كتب اللغة خصوصية للفعلين (أمر) و(أراد) في تعلق اللام والباء بهما ، وينسب إلى الكسائي والفراء القول بأن لام كي تقع في موضع (أن)في أردت وأمرت ، كما في قوله تعالى (وأمرنا لنسلم لرب العالمين )الأنعام ٧١/٦ ، وقوله تعالى (فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين) الحجر ٩٤/٣١،قال الكسائي : التقدير بما تؤمر به ، مثل ( ألا إن عادا كفروا ربهم )هود ٦٠/٢٧ ، أي بربهم ثم حذفت الباء (٥) ، والأمر نقيض النهي ، والأمير ذو الأمر ، والأمير الآمر ، .. والأمر واحد الأمور .. والأمر الحادثة ..، وقوله عز وجل ( وأوحى في كل سماء أمرها ) فصلت ١٢/ ٤١ ، قيل: ما يصلحها ، وقيل : ملائكتها ..، والآمرة الأمر ، وهو أحد المصادر التي جاءت على فاعلة كالعافية والعاقبة والجازية والخاتمة .(٦)

كذلك استُعمل اللفظ بمعنى الكثرة ، فيقولون :*مُهْرَةٌ مأمورة* ، أي نَتُوج وَلود ، وقال لبيد :

إن يَغْبِطُوا يَهْبِطُوا وإنْ أمِروا  يَوْمًا فَهُمْ لِلْفَناء والنَّفَدِ

*أمِروا* بكسر الميم : كثُروا ، وهو لازم ، والمتعدّي بفتح الميم أي أكثر ؛ يقول الأعشى :

طرفون وَلادُونَ كلَّ مبارَك  أمِرون لا يَرِثُون سَهْمَ القُعْدُدِ

وقيل إن قولهم *مأمورة* على الإتباع ،لأن عبارتهم :*سِكَّة مَأبُورة ومُهْرَة مأمورة* ، والأصل مُؤْمَرة مِنْ *أمَرَها* ، وقيل إنهما لغتان (٧)

وتآمروا على الأمر، وائتمروا: تمارَوْا وأجْمَعُوا آراءهم ، وفي التنزيل ( إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك ) القصص ٢٠/٢٨ قال أبو عبيدة : أي يتشاورون عليك ليقتلوك ، واحتج بقول النَّمِر بْن تَوْلَب :

أحَار بنَ عمرو فؤادي خَمِرْ  ويَعْدُو على المَرْء ما يَأتَمِرْ

وقيل إن معناه ما يهم به من الشر ،وقوله تعالى ( إن الملأ يأتمرون بك )أي يَهُمُّون ، وقوله (وأتمِرُوا بَيْنَكم بِمَعْرُوف ) الطلاق ٦/٦٥ أي هُمُّوا به واعتزموا عليه . وقالوا في قول الشاعر :

اعْلَمَنْ أنْ كلَّ مؤتمِر  مخطئٌ في الأمر أحْيانا

أي من ركب أمرا بغير مشورة ..، وقيل إن معنى *يأتمرون* : يأمر بعضهم بعضا أي تآمروا ، على مثال اقتتل القوم وتقاتلوا واختصموا وتخاصموا ويقال : ائتمرت فلانا في ذلك الأمر ، وائتمر القوم إذا تشاوروا، وقال الأعشى :

فعادا لهن وزادا لهـــــــنَّ واشتركا عملا وائتمارا

وفي الحديث : أميري من الملائكة جبريل ، أي صاحب أمري ووَلِيِّي ؛ وكل من فزعت إلى مشاورته ومؤامرته ن فهو أميرك ومنه حديث عمر : الرجال ثلاثة : رجلٌ إذا نَزَل به أمْرٌ ائتَمَر رأيه ، أي شاور نفسه وارتأى فيه قبل مواقعة الأمر ، وقيل : المُؤتَمِر الذي يَهُمُّ بأمر يَفْعَله .

وفي الحديث :آمِرُوا النساء في أنفسهن ، أي شاوروهن في تزويجهن ..، ومنه حديث عمر : آمروا النساء في بناتهن ، وفي حديث آخر : البكر تُستأذن وائتيب

تُستأمَر ،لأن الإذن يُعرَف بالسكوت ، والأمر لا يُعْرَف إلا بالنطق. ويُقال رجل إمَّر وإمَّارة : يَستأمِر كل أحد في أمره والأمير : الملك لنفاذ أمره ، بيِّن الإمارة والأمارة. والمرة من الأمر أمْرَة بفتح الهمزة ، أما بكسرها فهي الولاية. وأولو الأمر : الرؤساء وأهل العلم ، ويقال فلان أمِّر وأمِّرَ عليه ، إذا كان واليا وقد كان سُوقة، أي أنه مجرَّب .(٨)

**٢- الأمر بين أقسام الفعل**

اتفق علماء البصرة والكوفة في تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أنواع : اسم وفعل وأداة ، وكذلك في تقسيم الاسم إلى أقسامه المعروفة المختلفة ، من حيث تذكيره وتأنيثه ، ومن حيث تعريفه وتنكيره ، ومن حيث بناؤه وإعرابه ،ومن حيث إفراده وتثنيته وجمعه ، ولم يختلف علماء المدرستين فيما يتعلق بالاسم إلا في مسائل جزئية (٩)

غير أن المدرستين تختلفان في أقسام الفعل ؛ يقول السيوطي : "الفعل ثلاثة أقسام خلافا للكوفيين في قولهم : قسمان ، وجعلهم الأمر مقتطعا من المضارع .." (١٠)، غير أن الدكتور مهدي المخزومي يذكر أن الأفعال ثلاثة أقسام عند الكوفيين كما هي عند البصريين ، لكنهم يختلفون في القسم الثالث ، فهو عند البصريين الأمر ، وهو عند الكوفيين الفعل الدائم (١١) ، بل إن الكوفيين يضمون إلى الأفعال ما يسميه البصريون أسماء الأفعال ، وقد لاحظ الكوفيون أنها تعمل عمل الأفعال ، فلم يجعلوها لذلك قسما قائما لذاته وأدخلوها في طائفة الأفعال ، بل عدوها أفعالا حقيقية ، ولم يمنعهم دخول التنوين عليها، وهو من علامات الأسماء عند الفريقين ، من تسميتها أفعالا (١٢) .

أما فعل الأمر ، فبالرغم من أنه عند البصريين مأخوذ من الفعل المضارع ، بعد حذف أحرف المضارعة فإنهم يعدونه قسما قائما بذاته ، ولكنه عند الكوفيين مقتطع ـ كما قلنا ـ من الفعل المضارع ، وعلى هذا فزمانه وحكمه عند الكوفيين هو زمان المضارع وحكمه ، ولكنه يختلف عن المضارع بأنه مجزوم فقط ، لأنه مقتطع من المضارع المجزوم بلام الأمر (١٣)

ويؤكد تعريف النحاة فعلَ الأمر ، صلة صيغته بصيغة المضارع ، فهو الذي على طريقته للفاعل المخاطب ، " لا يخالف بصيغته صيغته إلا أن تنزع الزائدة فتقول في *تضع : ضَعْ* ، وفي *تُضارب : ضارِب* ، وفي *تُدَحْرِج : دَحْرِجْ* مما أوَّله متحرك ، فإن سكن زدت ليُتَوَصَّل بالساكن همزة وصل فتقول في *تضربُ : اضْرِبْ* وفي *تنطلق وتستخرج : انطلقْ واستخرجْ .." (١٤)*

وهذه الهمزة تكون مكسورة لالتقاء الساكنين إلا أن يكون الثالث منه مضموما " فإنه يُضَمُّ إتْباعا لضمته وكراهية الخروج من كسر إلى ضم والحاجز بينهما ساكن غير حصين فهو كلا حاجز ، والكوفيون يذهبون إلى أن همزة الوصل في الأمر تابعة لثالث المستقبل إن كان مضموما ضممتها وإن كان مكسورا كسرتها ولا يفعلون ذلك في المفتوحة لئلا يلتبس الأمر بإخبار المتكلم عن نفسه نحو *اِعْلَمْ واِعْلَمُ* (١٥)

كذلك يرتبط الأمر بالمضارع ـ الذين يسمُّونه المستقبل أيضا ـ من حيث الدلالة الزمنية ، لأنه " لما كان زمن الأمر المستقبل أخذ من اللفظ الذي يدل عليه وهو المضارع " (١٦)

والأصل عند النحاة دخول لام الأمر على المضارع وبقاء حرف المضارعة عند أمر الحاضر ، أما حذفه فقيل " لكثرته في كلامهم فآثروا تخفيفه ، لأن الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب ، وحضور المأمور وحاضر الحال يدلان على أن المأمور هو المخاطب ، ولأنه ربما التبس الأمر بالخبر لو تُرك حرف الخطاب على حاله ... " ، ولأن اللام موضوعة لمعنى الأمر ، كلا الناهية ولام النافية ..." (١٧)

ويؤدي حذف حرف المضارعة من أمر المخاطب إلى التحول به من حالة الإعراب التي لازمته مع حرف المضارعة إلى حالة البناء " .. والفعل بزوال حرف المضارعة منه خرج عن أن يكون معربا فلم يدخل عليه العامل .. " (١٨)

كما يؤدي تغيير بنية الفعل عند بنائه للمجهول إلى لزوم اللام مع المخاطب ، "..فهذا القبيل لابد فيه من اللام وإن كان مخاطبا حاضرا لأن هذا الفعل قد لحقه التغيير بحذف فاعله وتغيير بنيته ، فلم تحذف منه اللام أيضا وحرف المضارعة ، لئلا يكون إجحافا به ، وإذا لم يَجُز الحذف مع المخاطب ، فأنْ لا يجوزَ مع الغائب أولى .."(١٩)

وقد علل بعض النحاة لدخول اللام التي للأمر على المبني للمجهول للمتكلم والمخاطب ، بأن الأمر لغيرهما ، وهو الفاعل الغائب ، فتقدير *لِيُعْنَ بحاجتي* فلتُعْنِك حاجتي (٢٠) ؛ وهذا التعليل إن ساغ في بعض الأفعال فإنه لا يسوغ في غيرها ، وبخاصة في الأفعال اللازمة ، إذ كيف نقدر تركيبا كالسابق في مثل :*لِتُزَهْ علينا* ؟ أتقول إن التقدير : لتَزْهُ نفسُك علينا ؟ لا يخلو الأمر ، كما نرى ، من تكلف .

وأدى اشتراط النحاة دخول اللام عند أمر الغائب إلى تقديرها محذوفة في مواضع من أبيات ورد فيها المضارع مجزوما ، مثل :

فتُضحي سريعا لا تَقوم لحاجة ولا تَسمَعُ الداعي *ويَسْمَعْك* من دعا

حيث جزم الفعل على تقدير لام الأمر ؛ وينص سيبويه على جواز حذفها في الشعر وإعمالها مضمرة ، كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرة ، ويورد قول الشاعر :

محمدُ *تُفْدِ* نفسَك كلُّ نفس إذا ما خفت من شيء تبالا (٢١)

وقول متمم بن نويرة (٢٢):

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حر الوجه أو *يَبْكِ* من بكى

وقول أُحَيْحَةُ بْنُ الجُلاح (٢٣):

فمن نال الغنى فليصْطَنِعْهُ صَنِيعَتَهُ *ويَجْهَدْ* كلَّ جَهْدِ

أي : لِتُفْدِ ، ولِيَبْكِ ، ولِيَجْهَدْ .

ويشير سيبويه إلى أن الأصل إظهار عامل الجزم في الأفعال ، لأن الجزم فيها نظير الجر في الأسماء ، " .. فمِنْ ثَمَّ لم يضمروا الجار ، وقد أضمره الشاعر ، شبَّهه بإضمارهم ربَّ وواو القسم في كلام بعضهم "(٢٤) ؛ اللام لازمة إذًا - عند النحاة - في أمر غير الفاعل المخاطب ، أي في الغائب والمتكلم والمفعول نحو : لِيَقُمْ زيد ، و(ولْنَحْمِلْ خطاياكم ..) العنكبوت ١٢/٢٩، و(قوموا فلأصلِّ لكم ) و "*لِيُعْنَ بحاجتي*" ؛ وهي قليلة في أمر فاعل مخاطب ، ؛ ومن ذلك قراءة ( فبذلك فليَفرحوا ..) يونس ٥٨/١٠ ، وقد " كان الكسائي يعيب قولهم ( فلتَفرحوا ) لأنه وجده قليلا فجعله عيبا

..وهي في قراءة أُبَيّ ( فبذلك فافرَحوا ) وهو البناء الذي خُلِق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه ..." (٢٥)

ومن هذا القليل أيضا حديث ( لِتأخذوا مَصَافَّكم ) أي : خذوا مصافكم ، يقول ابن يعيش : وإنما أدخل اللام مراعاة للأصل (٢٦). وقد فصَّل بعضهم المسألة، كقول الرضي: إن كان المأمور جماعة بعضهم غائب ، فالقياس تغليب الحاضر ، فيؤتَى بالصيغة ( أي بفعل الأمر ) ويقل الإتيان باللام (٢٧)

وفي حذف اللام أقوال :

- الجواز مطلقا حتى في الاختيار بعد قول أمر ، وهو رأي الكسائي ، كقوله تعالى : ( قُلْ لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ..) إبراهيم ٣١/١٤ ، أي ليقيموا .
- المنع مطلقا حتى في الشعر ، وهو رأي المبرد .
- الجواز في الشعر فقط ، كالشواهد المذكورة ، ولا يجوز في الاختيار سواء تقدم أمر بالقول ، أو قول غير أمر ، أم لم يتقدمه ، والجزم في الآية لأنه جواب الأمر ، أو جواب شرط محذوف .
- الجواز في الاختيار بعد قول ولو كان غير أمر ، نحو : قلت لزيد يضربْ عمرا ، أي ليضربْ ، ولا يجوز في غيره إلا ضرورة ،واختاره ابن مالك ، وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر ، واستدل بقوله :

قلتُ لبَوّابٍ لدَيْهِ دارُها  تِيذَنْ فإنّي حَمْوُها وجارُها

قال : وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول : إيذَنْ فإني ، أو :إيذَنْ إني . ولا تفصل اللام عما عملت فيه لا بمعموله ولا بغيره ن قال أبو حيان : وهي أشد اتصالا من حروف الجر ، لأنه قد رُوِيَ فيه الفصل ، ولم يَجُزْ ذلك فيها ، لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجر .(٢٨)

٣ ـ الدلالة الزمنية:

ميَّز بعض اللغويين قديما بين الاستعمالين الحقيقي والمجازي عند تحديد " الآن " الذي يطلق على الزمن الحاضر ، ويسمى حَدَّ الزمانَيْن " لأنه يفصل بين الماضي والمستقبل .. فالآن الذي يقال على الحقيقة لا يمكن أن يقع فيه فعل ولا حركة على التمام لأنه ينقضي أولا فأولا ، وليس بثابت ، إنما هو شبيه بالماء السيّال الذي يذهب جزءا بعد جزء ، فإن الزمان الذي يُنْطَق فيه بالجيم من جعفر لا يلبث حتى يجيء الزمان الذي يُنْطَق فيه بالعين ، والزمان الذي ينطق فيه بالعين لا يلبث حتى يجيء الزمان الذي ينطق فيه بالفاء ، بل يذهب كل زمان ويَعْقُبه الآخر فلا يَرِد الثاني إلا وقد صار الأول ماضيا ، ولهذا جعلوه كالنقطة التي لا بُعْدَ لها ، وأنكر قوم وجوده وقالوا إنما الموجود الماضي والمستقبل ، وأما الزمان [ الحاضر ] (٢٩) فلا وجود له ، وهذا غلط أو مغالطة لأن قِصَر مُدَّته لا يخرجه عن أن يكون موجودا ، بل هو الموجود على الحقيقة ، ولو لم يوجد زمان حاضر لما كان شيء موجودا ، لأن وجود الأشياء مرتبط بوجود الزمان ،.. وأما الآن الذي يستعمل على المجاز فهو الذي يستعمله الجمهور وهو المستعمل في صناعة النحو ، فإنهم يجعلون كل ما قرب من

الآن الذي هو كالنقطة من الماضي والمستقبل أنا ، فلذلك يقولون : هو خارجٌ الآن وأنا أقوم الآن ، لأن الآن الذي بهذه الصفة هو الذي يمكن أن تقع فيه الأفعال والحركات على الكمال .." (٣٠)

وقد ذهب غير هؤلاء إلى القول بأن " الفعل على الحقيقة ضربان : ماض ومستقبل ، فالمستقبل ما لم يقعْ بعد ، ولا أتى عليه زمان ، ولا خرج من العدم إلى الوجود ، والفعل الماضي ما تَقَضَّي ،وأتى عليه زمانان لا أقل من ذلك ، زمان وُجِدَ فيه ، وزمان خُبِّر فيه عنه ، فأما فعل الحال فهو المتكوِّن في حال خطاب المتكلم ، لم يخرج إلى حيِّز المُضيّ والانقطاع ، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته ، فهو المتكون في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل ، ففعل الحال في الحقيقة مستقبل ، لأنه يكون أولا ، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المُضيّ . فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولك : زيد يقوم الآن ، ويقوم غدا ، وعبد الله يركب الآن ويركب غدا ، فإن أردت أن تُخلِصَه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف فقلت : سيقوم زيد ،وسوف يركب عبد الله ، فيصير مستقبلا لا غَيْر . "(٣١)

وقد سبق أن ذكرنا أن الكوفيين " قسموا الأفعال ثلاثة أقسام : ماض ، ومستقبل وهو ما في أوله الزوائد الأربع نحو يقوم وأقوم وتقوم ونقوم ، والثالث الفعل الدائم وهو قائم وذاهب وضارب وأشباهه ، وهو الحال ، وكان فيما سموه من ذلك فعلا دائما غلطٌ من وجوه : منها أن *ضارب وقائم* ونحوها أسماء في الرفع والنصب والخفض ، ومنها التنوين والألف واللام والإضافة ، فكيف يجوز أن يُسَمُّوا قائما أو ضاربا فعلا وفيها علامات الأسماء كلها ؟ ومنها أنهم سَمَّوْه دائما وهذه التسمية تبطل معناها لأن الذي سَمَّوه دائما ليس بفعل ماض ولا مستقبل فهو فعل في الوقت الحاضر لا يبقى لأنه بمعنى الآن وهو حَدُّ قياس الماضي والمستقبل ، ومعنى الدائم أنه يدوم و يبقى ، وإن قال قائل : *ضارب* تعمل عمل *يضرب* فسميناه بالفعل لأنه يعمل عمله ، قيل له : لو كان الشيء إذا عمل عمل شيء سميناه باسمه لوجب أن نسمِّي أنَّ وأخواتها أفعالا لأنها تنصب كما تنصب الأفعال ، ونسمي المصدر فعلا لأنه ينصب كما ينصب الفعل ، ونسمي الأسماء التي تخفض ما بعدها حروفا لأن أصل الخفض لحروف الخفض والأسماء التي تخفض بتأويل الحروف .. فإن قال قائل : سمينا ضاربا فعلا لأنه لا فرق بين قولنا : زيد ضاربٌ عمرا وقولنا : زيد يضرب عمرا قيل له : لو جاز أن نحمل *ضاربا* على *يضرب* فنسويه فعلا لاستوائهما في المعنى جاز أن نحمل *يضرب* على *ضارب* ، فنسمِّي *يضرب* اسما لاستوائهما في المعنى وهذا قلب للأشياء عن حقائقها " (٣٢)

والحق فيما يتعلق بأمر اللغة وحدود فصائلها وأقسام كلامها ، لا ينبغي أن يؤخذ بهذا النظر الجزئي الذي يتصف بالتعميم ويقنع بالأدلة المنطقية ، ويتجاهل واقع اللغة المستعملة التي تنبض بالحياة وتتداخل حدود أقسامها أحيانا خدمة للمعنى ، فتفلت عما يراد لها أن تقبع في أسره من الحدود . ولهذا فإننا نرى وصف الكوفيين اسم الفاعل بالفعل الدائم إنما هو عبارة عن فهم هو إلى مراعاة الوظيفة أدنى منه إلى الاستجابة لمقتضيات الشكل .

وقد تساءل النحاة واختلفوا حول أي الأفعال أسبق في التقدم ، ورأى بعضهم أن أسبقها الفعل المستقبل ،" لأن الشيء لم يكن ثم كان ، و العدم سابق للوجود ، فهو في التقدم منتظر ، ثم يصير في الحال ، ثم ماضيا فيُخبَر عنه بالمُضيّ ، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ، ثم فعل الحال ، ثم الماضي " (٣٣)

ويقول السيرافي " إن في ذلك قولين : أحدهما أن المستقبل أول الأفعال ثم الحال ثم الماضي ، وهذا شيء كان يذهب إليه الزجاج وغيره ، والحجة فيه أن الأفعال المستقبلية تقع بها العِدَات ثم توجَد بعد تقدُّم الميعاد وانتظار الموعود فيكون حالا ثم يأتي عليه غير زمان وجوده فيكون ماضيا . والقول الثاني أن الحال هو أول الأفعال ويكون الأقرب إليه في الترتيب المستقبل وتاليه الماضي .."(٣٤)

غير أن الربط بين صيغة الفعل ، وما يدخله من علامات شكلية من ناحية ودلالته على الزمن من ناحية أخرى ، وجد من الباحثين المعاصرين من لا يراه صحيحا ، .. " فليس كل مضارع الصيغة يدل على الحاضر والمستقبل ، وليس كل ماضي الصيغة يدل على الزمن الماضي فهذا الربط أمر لا يقره منطق اللغة ولا تبرره أساليب التعبير بها " (٣٥) ، وهو يؤكد أيضا أن الكلمات المُسَمّاة أسماء الأفعال ، التي هي موضع خلاف ، " ينبغي أن يراقب استعمالها في الكلام وتدرك معانيها الوظيفية ، ونلاحظ أشكالها ، فما طابق الفعل منها في ذلك فهو فعل ، و إلا فلا بد من إخراجه من طائفة الأفعال .. (٣٦)"

و يدل الأمر - باعتباره فعلا - على الحدث و الزمان ؛ يقول أبو حيان في " تذكرته" إن في دلالة الفعل ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه يدل على الحدث بلفظه ، وعلى الزمان بصيغته ، أي كونه على شكل مخصوص ، ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها .

والثاني : أنه يدل على الحدث بالصيغة ، واختلافها من كونه واقعا أو غير واقع ، وينجر مع ذلك الزمان ، فيدل عليه الفعل باللزوم دلالة السقف على الحائط .

والثالث : عكسه ، أي أنه يدل على الزمان بذاته ، لأن صيغته تدل على الزمان الماضي و المستقبل بالذات ( أي الماضي في نحو :ضربَ ، والمستقبل أي في المضارع والأمر في نحو *يضربُ واضربْ* ، وبالذات أي لأن دلالته متبادرة من اللفظ ، وتبادر المعنى من اللفظ علامة الحقيقة ، كما هو مقرر في سائر الفنون .. ثم المشهور الذي عليه الجمهور أنه يدل على الحدث بمادته وعلى الزمان بهيئته ، لا دلالة له بحسب الوضع على أمر آخر سواهما أصلا ، لذلك أُخِذا في حَدِّه ، كما في كلام النحاة .. (٣٧)

والأمر ، من حيث الدلالة الزمنية، مستقبل أبدا ، لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل ، نحو ( يأيها النبي اتّق الله ) الأحزاب ١/٣٣ ؛ قال ابن هشام : إلا أن يراد به الخبر ، نحو : إرْمِ ولا حَرَجَ ، فإنه بمعنى رَمَيْتَ والحالة هذه ، وإلا لكان أمرا له بتجديد الرمي ، وليس كذلك (٣٨)

وقد عرّف بعض النحاة الأمر بأنه ما دل على حدث في المستقبل (٣٩) ، وإن كان بعضهم خصص زمنه بالحال ، وهو ما أنكره الدكتور إبراهيم أنيس وقال إننا نلمح

فيه غالبا المستقبل القريب أو البعيد (٤٠) ، على حين يرى الدكتور محمد عبد الله جبر أن الأمر " إنما يدل بصيغته على الطلب وحسب ، وقد تحدده كلمات دالة على الزمن مثل الآن ، الساعة ، اليوم ، غدا .. الخ ، فإذا لم يقترن به شيء كان مفهومه لغير الزمن الماضي بلا تحديد " (٤١)

**٤ - بين الإعراب والبناء :**

الأصل في الفعل عند النحاة أنه مبني ، وما أعرب منه ، وهو المضارع ، إنما بُنِيَ لمشابهته الاسم " .. وبَنَوْه في بعض الأحوال ليُدَلَّ على أن الأصل البناء ، كما صححوا القوَد والحَوكة (٤٢) تنبيها على أن أصل نحو باب ودار : بَوَب وَدَور ، وعلى هذا يجري كثير من كلامهم " (٤٣)

والقول ببناء الأمر هو مذهب البصريين ، وبناؤه على ما يُجزَم به مضارعه لو كان يُجْزَم ، من سكون في صحيح الآخر ملفوظ كـ*اضْرِبْ* أو مقدر كـ*رُدّ واضْرِبِ الرجل* أو حذف نون في الأفعال الخمسة أو حرف علة في المعتل ، ومنه *هاتِ وتعالَ* إذ لو كان لهما مضارع لجُزم بذلك ، ولا يرد أمر الواحد المؤكد وأمر الإناث حيث يبنيان كمضارعهما على الفتح والسكون لأجل النونين ، صحيحين كانا أو معتلين لا على ما يجزم به المضارع لإمكان أن يقدر بناؤهما على سكون أو حذف منعه تلك النون ، ويقال للمضارع معهما مبني لا معرب لأنه يثبت له محل الجزم والنصب كما قال غير واحد ، أو يقال لو كان معربا ، ولو قيل باستثناء هذين من حكم الأمر لقيام المانع بهما لم يَبْعُدْ .. (٤٤)

أما عند الكوفيين ، فإن الأمر معرب ، أي مجزوم بلام الأمر المقدرة ، لأنه عندهم قُطِعَة من المضارع المجزوم بها ، فحذفت اللام تخفيفا ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ، ثم يؤتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها(٤٥)

ومن التوسع في إطلاق المصطلح قديما أن الجزم كان يطلق مقصودا به ما يعرض للمضارع من تسكين آخره إذا كان صحيح الآخر ، أو حذف آخره إذا كان معتل الآخر ، أو حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة ، كما كان الجزم يطلق على السكون في آخر فعل الأمر ، أو السكون مطلقا ولو كان في وسط الكلمة .(٤٦)

ويمكن إجمال حجج الكوفيين في القول بإعراب فعل الأمر ، فيما يلي ( ملخصا عن الإنصاف في مسائل الخلاف - المسالة ٧٢ ، ص ٣٠٣ وما بعدها ):

أولا : أن الأص[illegible] في الأمر للمواجه هو كما للغائب ، بالمضارع الطلبي أي المسبوق باللام ، وعليه [illegible]قراءة ( فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون ) يونس ١٠ /٥٨ ، وقوله ( صلعم ) : لتأخذوا مصافكم ) أي خذوا ، وقول الشاعر :

قُمْ أنت يا ابْنَ خير قريش فَلْقَضِّ حوائج المُسْلِمِينا

ولما كثر استع[illegible]اله وجرى على الألسنة أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه ، فحذفوها مع [illegible]ف المضارعة طلبا للتخفيف .

ثانيا :حمل الأ[illegible] على ضده وهو النهي ، فكما أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر .

ثالثا : حذف [illegible]ف العلة من آخر المضارع المعتل المجزوم بعامل ، فدل على أن الأمر مجزوم [illegible]عامل مقدر هو اللام ، ويضيف الكوفيون أنه ورد عن العرب إعمال حرف الجزم [illegible] الحذف ،(٤٧) في مثل :

ويقيس الكوفيون القول ببناء اسم فعل الأمر ، على قولهم بإعراب فعل الأمر ، فعندهم أن بناء اسم الفعل إنما هو لتضمنه معنى لام الأمر ، مثلما يجزم الأمر بلام محذوفة تخفيفا .

أما البصريون فقالوا إن فعل الأمر مبني على الأصل في بناء الأفعال وهو السكون ، أما الماضي فإن بناءه على الفتح لمشابهةٍ ما بالأسماء ، كوقوعه مواقعها ، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء ، فكان باقيا على أصله في البناء .

ولا يسلم البصريون بقول الكوفيين إن الأمر مُقتَطَع من المضارع ، ولا بما يبنيه الكوفيون على ذلك من أن فعل الأمر وما يُحمل عليه وما يُنوب مَنابه معمول للام الأمر المحذوفة ، أو أن صيغة فعل الأمر معدولة عن صيغة المضارع المجزوم التي للأمر ، وهم يؤكدون على المفارقة بين الصيغتين ، وكذلك على المفارقة بين صيغة الأمر وصيغة النهي التي قال الكوفيون بحمل الأمر عليها حمل الضدّ على ضدّه .

ولا يقيس البصريون - بحسب طريقتهم - على ما يسوقه الكوفيون من أمثلة نادرة حُذِف فيها عامل الجر أو النصب وبقي عمله (٤٨) ، ويحتج البصريون كذلك بأنه لو كانت اللام الجازمة للفعل محذوفة ، كما يقدر حذف " أن الناصبة قبل المضارع في بعض السياقات ، لكان يجب أن يبقى حرف المضارعة ، فيقال : *تَفعَلْ* ، في معنى : *لِتَفعَلْ* ، كما بقي حرف المضارعة مع حذف ( أنْ ) بعد الفاء والواو وأو ولام الجحود ولام كي وحتى ، فلما حذف هاهنا حرف المضارعة فقيل : *افعلْ* ، دل على أن ما ذهب إليه الكوفيون قياس باطل .

ويفصل البصريون في حكم البناء بين فعل الأمر واسم فعل الأمر ، باعتبار فعل الأمر صيغة مرتجلة قائمة بنفسها باقية في البناء على أصلها ، فوجب أن يكون اسم فعل الأمر مبنيًا لقيامه مقامه (٤٩) .

## الأحكام التركيبية للأمر

يدخل الأمر في نوع من أنواع الكلام عند النحاة يشمل معه النهي والتمني والتخصيص ، فكل أولئك " من أجناس الكلام التام وله تركيب على حِدَته ليس تركيبا خبريا ولا تركيب تقييد ، والفعل الواقع فيه يُقيَّد بجميع الأسماء التي يقيد بها الفعل الواقع في القول الخبري من المفعولات وسائر المنصوبات والمخفوضات ، وبالجملة يوجد فيها جميع القوانين .. من قيود الأفعال وقيود الأسماء ، والذي يخص هذا الكلام التام في نفسه من أن الأمر فيه مبني على السكون ، والنهي مجزوم .. " (٥٠)

وقد سبق أن ذكرنا الخلاف في الحكم الإعرابي لصيغته فعل الأمر بين البصريين والكوفيين ، بناء على تصور كل من الفريقين لطبيعة هذه الصيغة ؛ فالبصريون يعدون فعل الأمر مبنيا ، والكوفيون يعدونه معربا مجزوما . أما علامة بنائه فهي السكون ، وهو الأصل في البناء ، بخلاف الماضي الذي يبنى على حركة الفتح ، " وذاك أن مثال الماضي قد حصل له تمكن ليس لمثال الأمر ، لأنك تقول : *مررت برجل ضرب زيدا* ، فيقع موقع الاسم ، وتقول *إن فعلتَ فعلتُ* ، فيقع موقع المضارع ، لأن المعنى *إن تفعلْ أفعلْ* ، ألا ترى أنك تقول : *إن فعلتَ غدًا فعلتُ* ، كما تقول : *إنْ تفعلْ غدا ؟* وفعل الأمر ليس له هذا التمكن ، لأنه لا يوصف به ، ألا ترى أنك لا تقول : *مررت برجل اضْرِبْ زيدا* ، ولا تقول : *اضربْ أضربْ* ، بمعنى *إنْ تضربْ أضربْ* ، فلما حصل لمثال الماضي تمكن ليس لمثال الأمر بُنِيَ على أقوى العلامتين وهو الحركة ، إذ هي أقوى من السكون ، كما أن : *يا حكمُ* لما كان متصرفا في الكلام كقولك : *هذا حكمٌ ورأيت حكمًا ومررت بحكم* ، ثم قصد بناؤه بني على الحركة فصلا بينه وبين ما ليس نحو *إذْ وكَمْ* ،وجُعل الحركة دليلا على قوته ، فمثال الأمر نحو *اضربْ* بمنزلة *كَمْ ومَنْ* في أنه بني على أصل البناء الذي هو السكون لتعرِّيه من التمكن ، ومثال الماضي بمنزلة *يا حَكَمُ* في أنه بني على الحركة تنبيها على التمكن ، فإن قلت : فكيف اختير الفتحة من بين جميع الحركات ؟ فالجواب أنَّ الذي دعاهم إلى بنائه على الحركة هو قصدهم الفرق بينه وبين مثال الأمر ، والفتحة كافية ، لأن الفصل بينها وبين السكون واضح ، وكانت أولى الحركات بالاختيار لخفتها ، والفعل وإن حصل له تمكن فليس بحاصل له قوةُ الأسماء ، وإذا كان كذلك وجب أن يُخَصَّ بأضعف الحركات وأقربها إلى السكون ليكون تمكن اللفظ على قدر تمكن المعنى .. " (٥١)

وتدل عبارة بعض النحاة على اختلاف الحكم الإعرابي لصيغة الأمر عن حكم المضارع المسبوق بلام الأمر؛ يقول أبو علي الفارسي: " فالمبني منه أمثلة الأمر إذا كان للواحد ولم يكن في أوله حرف مضارعة ، لأن ما كان فيه أحد حروف المضارعة من أمثلة الأمر فإنه يكون مجزوما باللام ... وإذا ثبت البناء في فعل الواحد ثبت في فعل الاثنين والجميع .. فلو لم يثبت الإعراب في فعل الواحد لم يثبت في فعل الاثنين وما زاد عليه .. فلا يكون في شيء من ذلك إعراب ، لأن فعل الواحد مبني ، ولا يتغير لتثنية فاعله وجمعه حكمه في الإعراب والبناء"(٥٢).

- **جزم جواب الأمر:**

يُجزَم جواب الأمر ، وكذلك النهي والاستفهام والتمني والعرض، وجزمها جميعا عند النحاة بتقدير المجازاة أي الشرط، فهي كلها جواب الشرط المحذوف في الحقيقة، لأن هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب والكلام بها تام " ألا ترى أنك إذا أمرت فإنما تطلب من المأمور فعلا ، وكذلك النهي ،وهذا لا يقتضي جوابا لأنك لا تريد وقوف غيره على وجوده ، ولكن متى أتيت بجواب كان على هذا الطريق ، فإذا قلت

في الأمر : *ايتني أكرمك وأحسن إليّ أشكرك* ، فتقديره بعد قولك *ايتني : إن تأتني أكرمك* ، كأنك ضمنت الإكرام عند وجود الإتيان ، وليس ذلك ضمانا مطلقا ولا وعدا واجبا ، وإنما معناه : إن لم يوجَدْ لم يجبْ ، وهذه طريقة الشرط والجزاء .."(٥٣)

وإذا حولنا المسألة إلى صورة بنية عميقة (مقدَّرة) deep structure وراء البنية السطحية ( الظاهرة ) surface structure نجد أن تركيب جملة الأمر الظاهرة يُضمر تحته تركيب جملة شرط مقدرة ، أي أنه " إذا قلنا : *أكرمْ زيدا يُكرمك* ، فالذي يُضمره من الشرط : *إنْ تُكرمْ زيدا* .."(٥٤) . ولعل هذا التقدير – مع إجحافه بمعنى الأمر وجَعْلِه فرعا على تركيب لمعنى آخر هو الشرط – يلقى قبولا حسنا عند تقدير التركيب الشرطي وراء جملة النهي – الوجه الآخر للأمر وضده ؛ يقول ابن يعيش: " والنهي قولك : *لا تزر زيدا يُهنك* ، على تقدير : *إنْ لا تزُرْه يُهنك* ، ولذلك قال النحويون إنه لا يجوز أن تقول *لا تدنُ من الأسد يأكلك* ، لأن التقدير: *لا تكُنْ من الأسد ، إنْ لا تكُنْ من الأسد يأكلك* ، وهذا مُحال ، لأن تباعُده لا يكون سببا لأكله ، لأنه يُعاد لفظ الأمر والنهي ويُجعَل شرطا وجوابه ما ذُكِرَ بعد الأمر والنهي .. ولو قلت : *لا تدنُ من الأسد يأكلك* بالرفع جاز لأن معناه *يأكلك إنْ دنوت منه* ، وكذلك لو قلت : *لا تدنُ من الأسد فيأكلك* بالفاء والنصب لأنه يكون تقديره : *لا يكنْ دُنوٌّ فأكلٌ* ..."(٥٥)

ويُحمَل على معنى الأمر في جزم جوابه ما ذُكِر من النهي والاستفهام والعرض والتمني في عبارات مثل : *أين بيتك أزرك* ؟ كأن المعنى : *أين بيتك؟ إنْ أعلمْ مكان بيتك أزرك* ، ويُشترَط هنا الاستفهام الحقيقي لا التقريري(٥٦). ومن جزم جواب الاستفهام ما في قوله تعالى( يأيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم. تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون. *يغفرْ* لكم ذنوبكم..) الصف ١٢/٦١ ، إذ جُزم الفعل *يغفرْ* لأنه جواب هل ، " وقال الزجاج: *يغفرْ لكم* جواب قوله ( تؤمنون بالله ورسوله ) ، فهو أمر بلفظ الخبر ، وليس جواب هل لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة على الإيمان إنما تحصل بنفس الإيمان والجهاد ، ويؤيد ذلك قراءة ابن مسعود *آمنوا بالله* مكان *تؤمنون* ، والأظهر الوجه الأول وهو أن يكون جواب هل ، لأن *تؤمنون* إنما هو تفسير للتجارة على معناها لا على لفظها ، ولو فسرها على لفظها لقال أنْ تؤمنوا ، لأنّ *أنْ تؤمنوا* اسم وتجارة اسم ، والاسم يُبدل من الاسم ويقع موقعه ، وقوله *تؤمنون* كلام تام قائم بنفسه ، وفيه دلالة على المعنى المراد ، فمن حيث كان تفسيرا للتجارة فهو من جملة ما وقع عليه الاستفهام بـ *هَلْ* ، والاعتماد في الجواب على *هل* ، و*هل* في معنى الأمر لأنه لم يقصد إلى الاستفهام عن الدلالة على التجارة المُنجيَة هل يُدلون أو لا يُدلون عليها ، وإنما المراد الأمر والدعاء والحث على ما يُنجيهم.."(٥٧)

وقد وافق الفراء على أن تأويل *هل أدلكم* أمر في المعنى ، وشبَّهه بقولك للرجل : *هل أنت ساكت* ؟ معناه: *اسكت* !(٥٨)

ويُحمَل ما فيه معنى الأمر والنهي عليهما في جزم جوابه ولو كان خبرا؛ يقول ابن يعيش إن " العلة في جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، وإذا كان من جهة المعنى لزم في كل ما كان معناه معنى الأمر، فمن ذلك

قولهم : *اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يُثبْ عليه* ، لأن المعنى :*ليتق الله وليفعلْ خيرا* ، وليس المراد الإخبار بأن إنسانا قد اتقى الله ، وإنما بقوله مثلا الواعظ حاثا على التُّقى والعمل الصالح ، ويقدَّر بعده حرف الشرط كما كان يقدَّر بعد الأمر الصريح.. ومن ذلك قولهم : *حَسْبُك ينَم الناس* ، معنى *حسبك* هنا الأمر أي اكتفِ واقطعْ ، ومثله *كيفك وشرعك* كلها بمعنى واحد ، وكذلك *قدك وقطك* كله بمعنى *حَسْبُ* ، وقولهم *حسبُك ينم الناس* ، كأن إنسانا قد كان يُكثر الكلام ليلا ويصيح بحيث يقلق من يسمعه ، فقيل له ذلك ، أي اكتفِ واقطعْ من هذا الحديث ، فإنْ تفعلْ ينم الناس ولا يسهروا ، *وحَسْبُك* هنا مرفوع بالابتداء والخبر محذوف لعلم المخاطب به ، وذلك أنه لا يقال شيء من ذلك إلا لمن كان في أمر قد بلغ منه مبلغا فيه كفاية ، فيقال له هذا ليكفَّ ويكتفي بما قد علمه المخاطب ، وتقدير الخبر : *حسبُك هذا* ، أو *حسبك ما قد علمتَه*.."(٥٩).

وهذا التفصيل الذي يبسطه ابن يعيش شرحا لما يؤدي إليه معنى الأمر المتضمن في بعض الصيغ والتراكيب ، يُعَدُّ تمثيلا صادقا فيما نرى لما تقتضيه اللغة الانفعالية التي كثيرا ما تكون لغة الحديث وما يتعدى منها من أثر إلى اللغة المكتوبة أو المنطقية ، أي تلك التي تتفق صياغتها وتراكيبها والنحو النظامي للغة. وهذه المباينة بين القبيلين ترجع إلى أننا لا ندخل في اعتبارنا إلا الصورة التي تصاغ فيها الأفكار صياغة منطقية ، أي أننا لم ندرس اللغة إلا بوصفها أداة عقلية ، ولكن الإنسان – كما يقول فندريس- لا يتكلم ليصوغ أفكارا فحسب ، بل يتكلم أيضا ليؤثر في أمثاله وليعبر عن حساسيته ، ولذا فإن هذه اللغة *الفاعلة* تزول فيها الحدود أحيانا بين الاسم والفعل [ استعمال الفعل والمصدر واسم الفعل جميعا للأمر مثلا ] (٦٠) ، وهذه اللغة يختلط فيها العنصر المنطقي والعنصر الانفعالي ، بل لا تكاد جملة مهما كان حظها من الابتذال تخلو من عناصر انفعالية ، غير أن عالم اللغة يمكن أن يسقط من حسابه اختلافات التنغيم والإشارة التي تحتملها إحدى الجمل مهما كانت ، ما دامت لا تغير من بناء الجملة النحوي.(٦١)

ويشير فندريس هاهنا إلى حالة يتوافق فيها جانبا الانفعال والمنطق في تركيب الجمل ، وهي حالة لا تحتاج بالطبع إلى شيء من التقدير أو التماس التأويلات ، أمّا إذا ما تخالف الجانبان فإن أثر ذلك يظهر في المفردات والتراكيب جميعا. ومسألة التركيب هي ما نُعنى به هاهنا فيما يتعلق بالحالات التي يتدخل فيها معنى الأمر فيؤدي إلى خروج جمل عن مألوف تركيبها، كأن يقع فعل في الجملة مجزوما بغير ما جازم ظاهر ، ويصير المبتدأ - وهو اسم - في : *حسبك ينم الناس* ، فعل أمر تقديرا ، ويتوارى خبره ليحل محله جواب هو فعل مجزوم عمل فيه ما في المبتدأ من *قوة* الفعل المقدر ، فتعبر *الانفعالية* في اللغة عن نفسها باختيار الكلمات وبالموقع الذي يخصص لها في الجملة التي ينحصر في تكوينها الفرق الأساسي بين اللغة الانفعالية واللغة المنطقية ، مع ملاحظة أن اللغة المنظمة تنظيما منطقيا لا تستقل عن اللغة الانفعالية ، فبينهما تأثير متبادل. (٦٢)

ومن هذا الوادي بعض القراءات التي أدى *تضمينها* الأمر إلى جواز العطف فيها بالجزم ولو كان المعطوف عليه منصوبا ؛ إذ لمّا سأل سيبويه الخليل عن قوله عز

وجل ( لولا أخرتني إلى أجل قريب *فأصدق وأكن* مِّن الصالحين ) المنافقون٦٣/١٠
قال الخليل : هذا كقول عمرو بن معديكرب :

دعني *فأذهبَ* جانبا يوما *وأكفيك* جانبا

وكقول زهير :

بدا لي أني لستُ *مدركَ* ما مضى ولا *سابقٍ* شيئا إذا كان جائيا

في كتاب سيبويه : فإنما جرّوا هذا [ أي لفظ " سابق" في بيت زهير] فجاءوا بالثاني وكأنهم أثبتوا في الأول الياء ، فكذلك هذا[ أي الفعل المجزوم"أكنْ" في الآية ] لمّا كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا.(٦٣)

**- الأمر ومسألة التوهم:**

استعمل النحاة مصطلح العطف على التوهم في تعليقهم على بعض ما جاء في أبيات من الشعر العربي أو آيات من القرآن الكريم في ظاهرها مخالفة لما يقتضي مألوف التركيب العربي ، وكان أكثر ذلكم عند مخالفة المعطوف - بالواو غالبا -- للمعطوف عليه في إعرابه اللفظي ؛ يشمل ذلك الأسماء والأفعال ، كما رأينا في بعض شواهد القرآن والشعر. ويستعمل النحاة كذلك مصطلح الحمل على المعنى والعطف على المعنى مرادفا للتوهم ، وقد يستعملونها جميعا وأحدهما تفسير للآخر ؛ غير أنّ ثَمَّ مَن ماز بينها بأن العامل في العطف على الموضع موجود دون أثره ، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود.(٦٤)

وقد برز أثر هذا الخلاف – على تقارب طرفيْه – في مثل قول الشاعر :

فأبْلوني بَلِيَّتَكم لعلّي أصالحُكم *وأستدرجْ* نُوَيّا

حيث يرى الخليل وسيبويه أن الفعل *أستدرجْ* بالجزم معطوف على التوهم ، وهذا ما رجّحه ابن هشام ؛ ويرى الفارسي والسيرافي وغيرهما أن الفعل أستدرجْ بالجزم معطوفا على محل *لعلّي أصالحكم* فإنها في محل جزم جواب شرط(٦٥).

ويرى أبو حيان أن العطف على التوهم كثير وإن كان غير قياسي ، ولكن إذا وقع شيء منه وأمكن تخريجه عليه خُرِّج (٦٦) ؛ وقد قصر البصريون العطف على التوهم في الاسم المجرور بحرف زائد كما في خبر " ليس" ، خلافا لما أثبته بعض الباحثين من أنه يدخل الأسماء بكثرة والأفعال بقلة ، ويدخل المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة إلى المجزوم . وقد وضع النحاة له شروطا منها اتحاد المعنى في المتعاطفَيْن ، وكثرة دخول العامل المقدر فيه ، وصحة المعنى بعد التوهم (٦٧).

وقد أقر بعض الباحثين بقياسية التوهم وبأنه " واقع في العربية وله آثار لغوية وتصرفات لسانية يقتضيها ، واللغوي عليه أن ينظر في آثاره والتصرفات الناشئة عنه ويقيسها بمقاييسه في القياس والسماع ويميز ما يقاس منها وما لا يقاس ، ومن شروط القياس ألا يفضي إلى أمور مرفوضة في اللغة ، وهذا من المبادئ العامة في اللغة " (٦٨).

وقد قال بعض الباحثين بقياسية الحمل على المعنى ورأى أن هناك علاقة وطيدة بين الحمل على المعنى والقياس ، فالحمل على المعنى يمكن أن يكون نوعا من القياس بالمفهوم الاصطلاحي ، ينطبق ذلك على العطف على التوهم ، حيث يُحمَل فيه الفرع على الأصل لعلة معينة ثُمّ اجراء حكم الأصل على ذلك الفرع ، إذ الحمل

على المعنى " التوهم " يُحمَل فيه لفظ معين على معنى لفظ آخر وتكون علة الحمل هي المشابهة المعنوية بين اللفظين ، ثم يترتب على ذلك أن ينخلع حكم المحمول عليه على المحمول ، ولكن ذلك ليس على إطلاقه ، فقد نحمل الأصل على الفرع ، كما نحمل المذكر على المؤنث ، وكذلك المفرد وهو الأصل نحمله على الفرع وهو الجمع(٦٩).

ويُعَدّ القول بالتوهم أو الحمل على المعنى وصفا لأوضاع تركيبية في الكلام العربي لا يمكن أن توصف بالشذوذ كما أنها ليست موافقة للقاعدة النحوية ولكنها وسط بين القبيلتْن ولا سيما أنها تقع في نصوص لا يرقى إلى فصاحتها شك ، إذ إن بعضها من آي التنزيل ، وبعضها من شعر يُحتَجّ به ويُستَشهَد على القواعد ؛ وفي مثل هذه الأوضاع تبدو المفارقة بين القاعدة الواجبة الاتباع والنص المقطوع بفصاحته فيحتاج الأمر إلى شيء أبعد من التقدير يراعي المعنى ويقوم على إحلال بعض الصيغ محل بعض ، وهو أمر تسوغه الأساليب العربية ولا يأباه الذوق العربي، يتجاوز حرفية الصيغة ويُضَمّنها من غيرها معاني يقتضيها السياق ، وهو كما يقول بعض الباحثين كسر للاختيار من العرف اللغوي ، وهذا هو الجانب الإبداعي في اللغة (٧٠).

وقد نبه بعض علماء العربية إلى أن العطف على المعنى والعطف على التوهم مترادفان ؛ ففي قراءة الآية ( لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصَّدَّقَ وأكن مّن الصالحين ) المنافقون٦٣/١٠ ، قال ابن هشام:" قرأ غير أبي عمرو بالجزم ، فقيل : عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء ، وجزم أصَّدَّق ، ويسمَّى العطف على المعنى ، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم "(٧١).

وقد بنى بعض الباحثين تعليقه على تخريج ابن هشام ومخالفته في اعتراضه على إعراب *أكن* بالجزم عطفا على محل *فأصدقَ* لعدم جواز العطف على المحل هنا لعدم ظهور الشرط ؛ بنى تعليقه على أمرين ، أحدهما أنه ينزِّه الآية عن القول فيها بالتوهم(٧٢) ، وقد قال الباحث بإمكان تخريج الجزم في أكن على أحد تخريجين : أحدهما أن أكن جواب لإن الشرطية المحذوفة هي وفعلها والواو ليست للعطف والوصل وإنما هي للفصل والاحتراس ، اعترض بها دالة على المحذوف ، وأكن مُعْن عنه ؛ الآخر أن أكن هو الجواب لما قبل الواو ، والواو للعطف والمعطوف حُذِفَ للعلم به إيجازا لضيق المقام أمام العاصي والمنافق أو انقطاعا لأنفاسه (٧٣).

إعمال الأمر محذوفا :

ورد في بعض التراكيب العربية أسماء منصوبة قدّر لها المفسرون والمعربون أفعال أمر محذوفة مناسبة عملت فيها النصب ؛ ومن ذلك في قوله تعالى ( تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم ) الزمر ١/٣٩ ، إذ أجاز الكسائي ( تنزيلَ الكتاب ) بالنصب على أنه مفعول ؛ قال الكسائي : أي اتَّبِعُوا واقرءوا تنزيل الكتاب (٧٤).

وقد يكون الاسم المنصوب مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً ، بحسب ما يناسب السياق ، يدل على ذلك مثلاً ما ورد حول قوله تعالى ( فإذا لقيتم الذين كفروا فضربَ الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما مَنًّا بعدُ وإما فداءً حتى تضع الحرب أوزارها ...) محمد ٧/٤٧ ، قوله تعالى ( فإذا لقيتم ..) العامل في إذا هو العامل في

ضرب ، والتقدير : فاضربوا ضرب الرقاب ، فضرب هنا مصدر فعل محذوف ، ولا يعمل فيه نفس المصدر ، لأنه مؤكد . و ( مَنًّا ) : مصدر ، أي إما تَمُنُّون منا وأما أن تفادوا فداء . ويجوز أن يكونا مفعولين ، أي أولوهم منا ، أو اقبلوا فداء .

وقد يتنازع في اللفظ موضعان أحدهما الرفع والآخر النصب ، كما في قوله تعالى ( هذا فليذوقوه حميم وغساق ) ص ٥٧/٣٨ ، فقد قيل إن ( هذا ) مبتدأ خبره فليذوقوه ، كقولك : *زيدٌ اضربْه* ، وقيل إن هذا وجه ضعيف من أجل الفاء ، وليست في معنى الجواب ، كالتي في قوله تعالى ( والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديَهما ...) المائدة ٣٨/٥ ، فأما ( حميم ) على هذا الوجه فيجوز أن يكون بدلا من هذا وأن يكون خبر مبتدإ محذوف ، أي هو حميم و وأن يكون خبرا ثانيا ؛ والوجه الثاني أن يكون حميم خبر ( هذا ) ، ( فليذوقوه ) معترض بينهما . وقيل : ( هذا) في موضع نصب – أي فليذوقوا هذا ، ثم استأنف فقال حميم ، أي هو حميم (٧٦) وفي البيان (٧٧) تقديره *فليذوقوا هذا فليذوقوه* وعند ابن قتيبة ( ٧٨) : يجوز أن تكون ( هذا ) في موضع نصب ليذوقوه والفاء زائدة . وفي قوله تعالى ( صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ). البقرة ١٣٨/٢ قيل إن انتصاب ( صبغة ) بفعل محذوف ، أي اتبعوا دين الله ، وقيل هو إغراء ، أي *عليكم دينَ الله* ، كما قيل إنه بدل من *ملة ابراهيم* ( ٧٩ ) .

ويشير ابن رشد إلى أن العرب كثيراً ما يحذفون الكلام التام الذي قُيِّد به الاسم الذي من تمامه ، ويأتون بالمقيد فقط ، " وهذا يعرض لهم في الكلام التام ما عدا النداء في ثلاثة أسماء : في المفعول به وفي المصدر وفي الحال ، وربما كثر استعمالهم للحذف حتى لا يجوز عندهم أن يُنطق بالكلام التام الذي كان ذلك الاسم في الوصل غير مفهوم إلا بالإضافة إليه ... ومن مشهور ما يدخل في هذا الباب مصادر واقعة في الدعاء نحو قولهم *سعيا ورعيا وسحقا وبعدا وويحَه وويله* ، فإذا فصلوا فقالوا : *ويحٌ له ، وويلٌ له* رفعوا ، وقد يجوز النصب "(٨٠)

ويسلك ابن رشد بعض أفعال الأمر المقدرة في سياق تراكيب وردت فيها منصوبات بعضها ضمائر نصب وبعضها أسماء ؛ يقول " وأما المفعولات التي حذفت الأفعال منها الناصبة لها في هذا الباب، فمنها قولهم : *إياك أن تفعل كذا وكذا ، ونفسَك يا فلان ، أراد اتق نفسك ...* وقولهم : *إياك زيدا* أي *وملابسة زيد ، وإياك والأسدَ ..* (٨١) ، وربما جاز عندهم النطق بالكلام التام وجاز الحذف ؛ فمثال ما يجوز عندهم النطق بالكلام التام وحذفه قولهم : *اللهم ضبعا وذيبا* ، فإنهم يقولون : اللهم سلط علينا سبعا وذيبا..(٨٢).

وقد أورد سيبويه في هذا الباب عن أبي الخطاب أنه سمع بعض العرب وقيل له لِمَ أفسدتم مكانكم هذا؟ فقال : *الصبيانَ بابي* ؛ كأنه حذر أن يُلام فقال : أم الصبيان ! ، ومن ذلك قول الشاعر :

أخاك أخاك إنّ من لا أخا له  كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

كأنه يريد : الزمْ أخاك . ومن ذلك قولهم : زيدا وعمرا ، كأنك تريد اضربْ زيدا وعمرا ، كما قلت : زيدا وعمرا رأيت، ومنه قول العرب : *أمرَ مبكياتك لا أمر مضحكاتك ، والظباءَ على البقر* ، يقول : عليك أمرَ مبكياتك لا أمر مضحكاتك ، وخلِّ الظباء على البقر (٨٣).

## الأمر بغير الفعل

- **الأمر بأسماء الأفعال وأسماء الأصوات:**

يعبِّر عن معنى الفعل في العربية الفصحى بصيغ عديدة أولها الفعل ومنها اسم الفعل الذي يصفه سيبويه بأنه " باب من الفعل سُمِّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث ، وموضعها من الكلام الأمر والنهي "(٨٤) ؛ وقد أخذ بعض النحاة على سيبويه إدخال النهي مع الأمر في هذا السياق كما في قوله " وأما ما تعدى المنهيَّ إلى منهيٍّ عنه فقولك : حذرَك زيدا وحَذارِكَ زيدا ، سمعناهما من العرب "(٨٥) ؛ وقد أورد السيرافي أن المبرد ردَّ هذا اللفظ من وجهين أحدهما أن قولك حَذرَكَ إنما هو احْذرْ ، وقد جعله سيبويه نهيا ، فإن قيل فمعنى احْذرْ لا تَدَنْ قيل وكذلك عليكَ معناه لا يفوتنَّك ، وكل أمر أمرت به فأنت ناهٍ عن خلافه ، فإذا كان كذلك فلا وجه للتفضيل بين الأمر والنهي...، وقد رد السيرافي على المبرد بأن ألفاظا من ألفاظ الأمر الأكثر في عادة كلام الجمهور أن يقاتل نهي وإن كان بلفظ الأمر كقولك تجَنَّبْ واحْذرْ وابعُدْ ، فإنما يقال نهاه عنه،، فجرى سيبويه على اللفظ المعتاد..(٨٦) ؛ وكان الأولى بالسيرافي فيما نرى أن يردَّ بأن المصطلح عند سيبويه ربما لم يكن استقر بصورته المعروفة بدلا من الدفاع عن الخلط بين المصطلحين بحجة استعمال أحدهما بمعناه اللغوي الشائع ، وإلا فإن للأمر كذلك من المعاني في اللغة ما يخرج به عن حد الاصطلاح المعروف.

ومن النحاة مَن قسم أسماء الأفعال إلى ألفاظ معدولة عن صيغ الأمر الفعلية وأخرى هي خليط من أسماء أصوات وأشباه جمل ؛ يقول ابن رشد " وللعرب ألفاظ أقامتها دالة على ما يدل عليه الأمر أو النهي نحو قولك هاك زيدا أي خُذ زيدا وعندك عمرا ودونك بكرا أي الزمهما، والنحاة يسمُّون هذه أسماء الأفعال . ومن هذا الجنس أيضا ألفاظ عُدل بها عن صيغ الأمر إلى صيغ الأسماء وأبقيَت دلالة الأمر فيها نحو قولهم تراكِ بمعنى اترُكْ ونَزال بمعنى انْزِلْ ورُوَيْدَ بمعنى أرْوِدْ وحَذار بمعنى احْذرْ ، وهي ألفاظ تُحفَظ ولا يقاس عليها.."(٨٧) ؛ وقد لحظ بعض النحاة معاني سياقية لبعض تلك الألفاظ مع معانيها المتصلة بمعنى الأمر ، فالزجاجي يقول إن رويدا(٨٨) " تكون نعت مصدر كقولك : ضعه رويدا ، أي وضعا رويدا أي رقيقا ، وتكون واقعة موقع الحال كقولك : صاروا رويدا ، وتكون بمعنى أمهلْ ، قال الله عز وجل ( فمهل الكافرين أمهلهم رويدا ) الطارق ١٧/٨٦ أي قليلا ، ولا يُتكلَّم بها إلا مصغرة ، وقد جاءت في الشعر بغير تصغير كقوله :

يكاد لا يلثم البطحاءَ وطأتُه  كأنه ثملٌ يمشي على رَوَدِ (٨٩)

وكذلك يختلف الموقع الإعرابي لما يلي بعض ذلك مثل بَلْه التي يمكن جرّ ما بعدها ونصبه " فمَن نصب أراد فدَعْ ومَن خفض جعلها بمنزلة مصدر مضاف.. وأجاز قطرب وأبو الحسن أن تكون بمعنى كيفَ فتقول بَلْهَ زيدٌ برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدّم.. ويُروى قوله :

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها  بَلْهَ الأكُفِّ كأنها لم تُخلق

بنصب الأكف على أنّ بَلْهَ اسم فعل وبجرّه على أنها مصدر وبرفعه على أنها بمعنى كيفَ (٩٠).

وهذه الألفاظ أسماء عند البصريين أفعال عند الكوفيين (٩١) ، ولكنها عند بعضهم قسم برأسه يسمّى الخالفة أو خالفة الفعل ، وهو مصطلح أطلقه بعض القدماء هو أحمد بن صابر الأندلسي ولم يُكتَب له الذيوع (٩٢) وارتضاه بعض المُحدَثين هو الدكتور تمام حسان في تقسيمه الكلِم العربي سبعة أقسام أحدها الخالفة التي جعلها أربعة أنواع أحدها خالفة الإخالة (٩٣) وهي أسماء الأفعال عند النحاة.

وفي كتابه " أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية " قدّم الدكتور محمد عبد الله جبر دراسة وافية مستوعبة للضربين جميعا بأنواعهما ، ويهمنا فيما يتعلق بما نحن بصدده من حديث الأمر ما عرض له في بحث أسماء الأصوات من تقسيمها ثلاثة أقسام ، ثالثها الأصوات التي يصوّت بها للحيوان ، وهو ما لم يتعرض له الدرس اللغوي الحديث كما تعرض له الرضيّ ،" فإن ما وجدته من ذلك كان إشارة لدى ماريو باي قال فيها إن أصوات النداء الموَجَّهة إلى الحيوان لها تاريخ طويل ومشوّق ، وضرب لذلك مثلا بالصوت " بس " بتنوعاته المختلفة المستعمَلة في نداء الهررة ، فهو شائع في الجزر البريطانية وبلاد العرب وشمال أفريقيا وأسبانيا وإيطاليا وألمانيا وهولندا وألبانيا ورومانيا والهند ، وهذا يدل على شيوع استعمال ذلك الصوت.. وهناك إشارة أخرى يسيرة لدى ستورتيفانت عرض فيها في إيجاز لما تناوله النحاة واللغويون العرب بتفصيل كبير (٩٤).

ومما أثبته الرضيّ من الألفاظ المستعمَلة في دعاء الحيوان وزجره وغير ذلك : هلا لزجر الخيل ، وعَدَسْ لزجر البغل وهَيْد وهاد وَجوب وحاي وعاي وحاء وعاء لزجر الإبل ، وجي وجوت لدعائها إلى الشرب وسَعْ وجَهْ لزجر الإبل والسبع وحَلْ وعاج وهَيْج لزجر الناقة وحَبْ وجاه لزجر الجمل وهَدَعْ لتسكين صغار الإبل إذا نفرت ونِخّ وهِيخ وايخ لإناخة البعير وإسّ وهِسّ وهَجا وفغْ وفاع لزجر الغنم ، وهَجْ لزجرها أيضا ، وتُقال لتسكين الأسد والذئب والكلب وغيرها (٩٥).

ويعزو الدكتور جبر سَبْق العرب إلى إثبات هذه الأصوات وأمثالها وإدراجها ضمن الدراسة اللغوية والنحوية – يعزوه إلى غنى البيئة العربية بأنواع الحيوان وارتباط معيشة البشر فيها بصورة وثيقة بالتعامل مع الحيوانات التي تؤدي للإنسان خدمات أساسية كالإبل والخيل والغنم والكلاب(٩٦).

ويلاحظ الدكتور جبر أن قليلا من تلك الألفاظ ارتبط بشكل يكاد يكون ثابتا بحرف من حروف الجر مثل حي على الصلاة ، هلمَّ إلينا ، وَيْ لكم ، هَيْتَ لك ، هَيْهات لما تُوعَدون ، أفٍّ لكما ، أو اتصل ببعض الضمائر مثل هاك ، هاؤم ، وَيْكَ ، والنادر منها ما عومل معاملة فعل الأمر ، فأسند إلى الضمائر المتصلة بحسب الخطاب : هلمّي ، هلموا..الخ(٩٧) ؛ وقد أشار هنري فليش إلى هذه الحالة النادرة ، واعتبرها استثناء من الصيحات والأصوات التلقائية الناتجة من الانفعالات التي تُعَدّ غريبة حين توضَع في نطاق نظام لغوي ، ولذا اعتبر هَلمَّ المتصرفة من الأفعال(٩٨).

وعلينا في هذا الصدد أن نميز الأصوات التي يُزجَر بها الحيوان أو يُدعى مثلا من الألفاظ التي يجري بها التعامل بين العقلاء ، والمنطقي أن تكون تلك الألفاظ أشد قابلية للتصرف ولحوق الضمائر بها من أصوات زجر الحيوان أو تسكينه ، وما طوَّعته اللغة من تلك الأصوات للاشتقاق إنما هو في غالبه حكاية للصوت في صورة فعل مثل هاهَيْت من قولهم في زجر الإبل هاها ، وجأجأت من قولهم في زجر الكبش جأجأ...الخ(٩٩).

ونلاحظ أن الدكتور جبر يضم أسماء الأفعال والأصوات معا في صعيد واحد برغم أن أسماء الأفعال أقرب إلى التصرف ،وكثير منها ذو صلة اشتقاقية بالأفعال التي تدل على معناها بخلاف الأصوات التي هي محاكاة لصيحات يطلقها الإنسان يريد بها ضربا من ضروب *الأمر* للحيوان كالزجر أو التسكين أو الحث على فعل أو منعه ، وجُلُّها مُنْبَتّ الصلة بالأفعال المتصرفة الشائعة في اللغة.

وأسماء الأفعال مبنية بإجماع النحاة وإن اختلفت تعليلاتهم لبنائها ؛ فمن قائل إن سبب البناء هو شَبَه الفعل أو الوقوع موقع المبني(١٠٠) ، ومن قائل إن علل البناء تنحصر في شبه الحرف أو تضمُّن معناه ، فضلا عن القول بأن ما يفيد الأمر من أسماء الأفعال إنما بُني لتضمُّنه لام الأمر ، ثم حُمِل عليه غيره طردا للباب على وتيرة واحدة(١٠١) ؛ وهناك من يرى أسماء الأصوات خارجة من عموم قول النحاة إن الأصل في الأسماء هو الإعراب وإن بناء أسماء الأصوات أصلي ولا يحتاج إلى تعليل لأن الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة لأنها لم تكن في الأصل كلمات(١٠٢) ؛ وهذا قول يرتضيه الدكتور جبر لأسماء الأصوات وأسماء الأفعال أيضا ، ويستثني منها وزن فعَال والظروف وأحرف الجر(١٠٣) ، أما وزن فعَال فإن بناءه على الكسر يرجع إلى المخالفة الصوتية بعدّ مقطعَين محرَّكَين بالفتح وثانيهما يمتاز بطول الفتحة ـ الألف ـ ويشبه هذا ما في كسر نون المثنى بعد ألف التثنية ونون الرفع في الأفعال الخمسة بعد ألف الاثنين(١٠٤).

**مصاحبات الأمر :**

في قوله تعالى ( ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلنون ) النمل٢٧/٢٥ ، قراءتان إحداهما بتشديد اللام من *ألا* وإعراب *يسجدوا* مضارعا منصوبا ، والأخرى بتخفيف اللام وجعل يا حرف نداء والفعل بعده أمر على تقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا لله . قال ابن الأنباري: الوقف على ( فهُمْ لا يهتدون ) في الآية السابقة غير تام عند من شدد *ألا* لأن المعنى : وزيَّنَ لهم الشيطان ألا يسجدوا(١٠٥) ، قال النحاس : هي *أن* دخلت عليها *لا* ، وهي في موضع نصب ، وقال الأخفش : أي زين لهم ألا يسجدوا لله بمعنى لئلا يسجدوا لله ، وقال الكسائي : هي في موضع نصب بـ" صدهم" ، أي فصدهم ألا يسجدوا ، فهو على الوجهين مفعول له ، وقال اليزيدي إنه بدل من أعمالهم في موضع نصب... (١٠٦) ، وعلى قراءة الجمهور ليس هذه الآية موضع سجدة.. وقرأ الزهري والكسائي بتخفيف *ألا* ، قال الكسائي : ما كنت أسمع يقرءونها إلا بالتخفيف على نية الأمر ، واحتج الكسائي لقراءته هذه بأنه رُوي عن رسول الله (ص) أنه موضع سجدة(١٠٧) " فتكون *ألا* على هذه القراءة حرف تنبيه واستفتاح وما بعدها حرف نداء و*اسجدوا* فعل أمر ، وكان حق الخط على هذه القراءة أن يكون (ألا يا اسجدوا) ولكن الصحابة رضي الله عنهم أسقطوا الألف من يا وهمزة الوصل من اسجدوا خطأ [*كذا في الأصل ، ولعل اللفظ في آخره بالألف لا بالهمزة ؛ انظر: فتح القدير للشوكاني ٤/١٣٣* ] ووصلوا الياء بسين اسجدوا فصارت صورة الخط *ألا يسجدوا* والمنادى محذوف وتقديره ألا يا هؤلاء اسجدوا"(١٠٨) ؛ وقد ذكر بعض النحاة أنه يطَّرد في بعض المواضع حذف المنادى بين يا والفعل واستشهدوا لذلك بطائفة من الشواهد منها:

يا قاتل الله صبيانا تجيء بهم  أمّ الهُنَيْنَين من زَنْدٍ لها واري

كأنه أراد : يا قوم قاتل الله صبيانا ، ومثله قوله :

يا من رأى بارقا أكفكفه  بين ذراعي وجبهة الأسد

كأنه دعا : يا قوم يا إخوتي ، فلما أقبلوا عليه قال : من رأى(١٠٩)

وقد قال بعض النحاة إن حذف النداء بعد يا مَقيس في الأمر كالآية السابقة ، وفي الدعاء كقوله:

ألا يا اسلمي يا دار مَيَّ على البلى(١١٠)

وقول الآخر :

ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثُمَّتَ اسلمي

وقول الثالث كذلك :

ألا يا اسلمي يا هندُ هندَ بني بكر(١١١)

والغالب فيما نرى أن *يا* في أمثال هذه المواضع للتنبيه لا للنداء ، ولعل مَن علل لقراءة التخفيف لم يقل بذلك باعتبار أن التنبيه والاستفتاح مستفادان من *ألا* المخففة ، فضلا عن احتجاج الكسائي لهذه القراءة بما رُوي عن الرسول (ص) أنه موضع سجدة كما أشرنا.

كذلك نلاحظ فيما يتعلق بقراءة التخفيف أن بعض العلماء يُجْرُونها مُجرى شواهد الشعر التي عرضنا بعضها ، غير أن هذه الشواهد يغلب الدعاء على

أفعالها ماضيها وأمرها ، على حين أنه لم يقلْ أحد إن الدعاء هو المقصود من فعل الأمر في الآية ( اسجدوا ).

والظاهر أن وقوع الأمر بعد ما يفيد التنبيه كثير في كلام العرب ، وشواهد ذلكم كثرة ، منها قول النابغة الذبياني (١١٢) :

ألا أبلِغا ذبيانَ عني رسالة فقد أصبحَتْ عن منهج الحق جائرة

وقول دريد بن الصمّة :( ١١٣ )

ألا أبلغْ بني عبسٍ بأني أكون لهم على نفسي دليلا

وقول امرئ القيس : (١١٤)

ألا عِمْ صباحا أيها الطلل البالي وهلْ يعِمَنْ من كان في العُصُر الخالي

وقول الراجز: (١١٥)

يأيُّها الناس ألا هلمَّهْ

وقول كعب بن جعيل: (١١٦)

ألا حَيِّ نُدماني عُمَيْر بن عامرٍ إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا

ولعل تصاحب التنبيه والأمر ، أو الطلب عامة ، في كلام العرب كما يبدو من هذه الشواهد وأمثالها ، مما قيس عليه قراءة تخفيف/لا في الآية متبوعةً بالأمر (اسجدوا).

أما التوكيد فإن وروده مصاحبا للأمر والنهي كثير في تركيب الكلام العربي ؛ ففي التنزيل : ( ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مُغرَقون ) هود ١١ /٣٧ ، ( وصلِّ عليهم إن صلاتك سَكَن لهم ) التوبة٩/١٠٣ ، ( يأيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم ) الحج٢٢/١ ؛ وينص بعض العلماء على أن ذلك من خصائص الكلام العربي ، ففي التعليق على قول بشار :

بكّرا صاحبَيَّ قبل الهَجير إنَّ ذاك النجاحَ في التبكير

يذكر السكاكي أن خلفا الأحمر قال لبشار بعدما أنشده القصيدة : لو قلت يا أبا معاذ مكان " إن ذاك النجاح " بَكّرا فالنجاح كان أحسن ، فقال بشار: إنما قلتها أعرابية وحشية ، فقلت إن ذاك النجاح في التبكير كما يقول الأعراب البدويون ، ولو قلت بكرا فالنجاح في التبكير كان هذا من كلام المُوَلّدين ، كما ذكر السكاكي أن خلفا قد قام بعد سماع ذلك التعليل من بشار وقبّله بين عَيْنَيْه. ونظير ذلكم :

فغنّها وهْيَ لك الفِداءُ إن غِناء الإبل الحُداءُ(١١٧)

**الأمر والنداء:**

ورد في عدة أمثال حذف حرف النداء بين فعل الأمر والمنادى ، ومن ذلك قولهم : اقتَدِ مَخْتوقُ ، يُضرَب لكل مضطر مشفوق عليه ، ويُروى : افتدي مخنوق (١١٨) ، وقولهم : أصبِحْ ليلُ ،.. يقال في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر (١١٩) ، وقولهم : أطرِقْ كَرَا إن النعام في القرى ، يُضرَب للذي ليس عنده غَنَاء ويتكلم فيُقال له اسكتْ وتوَقَّ انتشار ما تلفظ به كراهة ما يَعقُبه (١٢٠) ومنه قولهم : ارْعَي فزارةُ لا هَنَاكِ المرتَع ، يُضربُ لمن يصيب شيئا يُنْفَس به عليه ، وقد ورد في قول الفرزدق : (١٢١)

راحَتْ بمَسلَمَةَ البغالُ عَشِيَّةً فارْعَي فزارةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

وبقطع النظر عن تضمين بيت الفرزدق مثلا أو قولا صار مثلا فإن الأمثال تشبه الشعر في تحمل الضرورة . يقول ابن جني : " .. على أن الأمثال عندنا وإن كانت منثورة فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مَجرى المنظوم في ذلك. قال أبو علي : لأن الغرض في الأمثال إنما هو التسيير كما أن الشعر كذلك ، فجرى المَثَل مَجْرى الشعر في أنه تجوز الضرورة فيه.." (١٢٢)

كذلك يتصاحب الأمر والنداء ، والغالب في القرآن الكريم أن يتقدم النداء (١٢٣) مثل ( يأيها الناس اعبُدوا ربَّكم ) البقرة ٢١/٢ ، ( يا عبادِ فاتَّقون ) الزُّمَر ١٦/٣٩ ،

( يأيها المُزَّمِّل قم الليل ) المزمل ١/٧٣ ، ( يا قوم استغفروا ربكم ) هود ١١/ ٥٢ ؛ وقد يتأخر النداء مثل ( وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون ) النور ٢٤/ ٣١ ، كما قد يصحب الجملة الخبرية فتَعقبها جملة الأمر نحو ( يأيها الناس ضُرِبَ مَثَل فاستمعوا له ) الحج ٧٣/٢٢ ، ( يا قوم هذه ناقة الله لكم آية فذَرُوها ) الأعراف ٧٣/٧ .

وقد ذهب ابن مالك إلى جواز الفصل بين المنادى وحرف النداء بأمر المنادى ، ومذهب الجمهور المنع (١٢٤) ؛ قال أبو حيان في الارتشاف ٢١٨٢/٤ " ولا يُفصَل بين الحرف والمنادى " ، وقال ابن مالك " قد يُفصَل بالأمر .. وقد يُفصَل بأمر المنادى بينه وبين حرف النداء ، كقول جدابة بنت خويلد النخعية تخاطب أمتها لطيفة :

ألا يا- فابكِي- شوًّالا لطيفا وادرِفي الدمع تسكابا وكيفا

أرادت : يا لطيفة فرخَّمت وفصلت بفعل الأمر " (١٢٥).

## الأمر في القرآن والحديث

تتبع الدكتور إبراهيم عوض (١٢٦) السياقات التركيبية لصيغ الأمر في القرآن الكريم والحديث الشريف ولاحظ تميز هذه من تلك بصورة ملموسة ؛ ومن أمثلة ما لاحظ :

التركيب : فعل أمر + ولو + موقوع فعل الأمر . مثاله الحديث ( تَصدَّقوا ولو بشِقّ تمرة ) ؛ هذا التركيب " الذي يبدأ بفعل أمر يُقصَد به التشريع أو التوجيه الأخلاقي تَعقبه كلمة ( ولو ) ثم ما يقع عليه فعل الأمر ، قد تكرر على نحو لافت للنظر في الحديث النبوي الشريف ، أما في القرآن الكريم فهو نادر ، إذ لم يرد إلا مرتين اثنتين ( كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ) النساء ١٣٥/٤ ، ( فإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قُربى ) الأنعام ١٥٢/٦ ، ويضاف إلى ندرته أن ما يقع عليه فعل الأمر في القرآن لا يمثل الحد الأدنى كما هو الحال في الشواهد الحديثية .. بل الحد الأقصى كما هو واضح ..

وفي كل المواضع التي وردت فيها عبارة "ولو" في القرآن الكريم غير مسبوقة بفعل أمر ، وهي كثيرة نسبيا ، نجد أن ما يأتي بعد " ولو " يمثل الحد الأقصى أيضا كما هو واضح من الشواهد ومنها ( ولأمَةٌ مُؤمنةٌ خير مِّن مُشركةٍ

ولو أعجبتكم ) البقرة ٢٢١/٢ ، ( قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث ) المائدة ١٠٠/٥ ، ( قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ) الإسراء٨٨/١٧ ، ( قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنَفِدَ البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا ) الكهف١٠٩/١٨ ، ( لا يَحِلُّ لك النساء من بَعْدُ ولا أن تَبَدَّل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن إلا ما ملكت يمينك وكان الله على كل شيء رقيبا ) الأحزاب ٥٢/٣٣؛ [ والملاحَظ هاهنا أن النهي وهو الوجه الآخر للأمر مُعَبَّر عنه بصيغة المضارع المنفيّ ] ، ( فادْعوا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ) غافر ١٤/٤٠ .

أما شواهد الحديث التي اشتملت على فعل أمر أو نهي تَعقبه " ولو " يليها ما يمثل الحد الأدنى مما يقع عليه فعل الأمر ، فها هو ذا بعض ما استطاع الدكتور إبراهيم عوض التنبه إليه (١٢٧ ) : ( لا تدَعوا العِشاء ولو بكَفٍّ من تمر ) ابن ماجه / أطعمة ٥٤/ ، ( إذا سرق العبد فبيعوه ولو بنَشّ ) أبو داود / حدود ٢٢ ، والنسائي / سارق ١٦، وابن ماجه حدود ٢٥، وابن حنبل ٣٣٧/٢، ٣٥٦، ٣٨٧ ، ( ليَتَّقِ أحدُكم وجهه من النار ولو بشِقّ تمرة ) ابن حنبل ٣٣٨/١، ٤٤٦ ، البخاري / بيوع ١ ، ومسلم / نكاح ٧٩، ٨٠، ٨١ ، ( أولم ولو بشاة ) الموطأ / نكاح ٤٧ ، وابن حنبل ١٦٥/٣، ٢٧١ .. ، ( رُدُّوا السائل ولو بظِلف ) النسائي / زكاة ٧٠ ، وابن حنبل ٧٠/٤ ، ٣٨١/٥ ، ( بلّغوا عني ولو آية ) البخاري أنبياء ٥٠ ، والترمذي / علم ١٣ ، وابن حنبل ١٥٩/٢، ٢١٤ ، ( انظُرْ ولو خاتما من حديد ) البخاري نكاح ٣٢/١٤، ٥٠ ، ومسلم نكاح ٧٦ ، والموطأ / نكاح ٨ .

وقد رأينا أن القرآن يستعمل " ولو " للإشارة إلى الحد الأقصى للمسألة ، ونضيف هنا أنه لم يستخدم قط في أي موضع منه " وإن " الشرطية التي عثرت على بعض شواهد لها في الأحاديث تدل في معظمها على الحد الأقصى (١٢٨) ومنها : ( والله إني رسول الله ولو كذبتموني ) البخاري / شروط١٥ ، ( أسلم وإن كنت كارها ) ابن حنبل ١٠٩/٣، ١٨١ ، ( وإياك والفرار من الزحف وإن هلك الناس ) ابن حنبل ٢٣٨/٥ .

التركيب : إذا + ماض وفاعله + أمر أو مضارع طلبي جوابا للشرط (١٢٩) ؛ تكثر الآيات والأحاديث التشريعية والتوجيهية التي تتكون من التركيب السابق ، بي أن هناك فرقا بين هذا التركيب في القرآن وبينه في الحديث ؛ فعلى حين لا يكون الفاعل في القرآن إلا ضميرا أو اسم جنس معرَّفا بأل نرى الفاعل في الحديث كثيرا ما يكون " أحدكم " أو " إحداكن " ، كما أن جواب الشرط في القرآن هو في كل الحالات تقريبا فعل أمر ، بينما هو في جميع شواهد الحديث النبوي تقريبا مضارع طلبي ؛ وهذه أولا بعض شواهد القرآن : ( كُتِبَ عليكم إذا حضرَ أحدَكم الموتُ إن ترك خيرا الوصيةُ للوالدين والأقربين ) البقرة ١٨٠/٢ ، ( وإذا بلغ الأطفال منكم الحُلُم فليستأذنوا ) النور ٥٩/٢٤ ، ( وإذا حَضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكينُ فارْزقوهم منه ) النساء ٨/٤ ، ( فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام ) البقرة ١٩٨/٢، ( فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله كذكركم آباءكم )

البقرة ٢٠٠/٢ ، ( وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ) البقرة ٢٣١/٢ ، ( إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا ..) المجادلة ١١/٥٨ ، ( إذا ناجيتم الرسول فقدّموا بين يدَي نجواكم صدقة ) المجادلة ١٢/٥٨ ؛ ومن شواهد الحديث وفاعل الشرط فيها أحدكم أو إحداكن : ( إذا اشترى أحدكم الجارية فليقل.. ) ابن ماجه / تجارات ٤٧ ، ( إذا ضَرب أحدكم فليتجنب الوجه ) ابن حنبل ٢٥١/٢ ، ( إذا دُعي أحدكم إلى الوليمة فليُجبْ ) مسلم / نكاح٩٧،٩٨ ، وأبو داود / صوم ٧٤ ، وابن ماجه / نكاح ٢٥ ، والترمذي صوم ٦٣ ، وابن حنبل ٣/ ٣٩٢ ، (إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله ) البخاري / أدب ١٢٦ ، والترمذي / أدب ٤ ، وابن ماجه / أدب ٢٠ ، ( إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه ) الترمذي / دعوات ٦٤ ، وابن حنبل ١٨/٦ ، ( إذا دعا أحدكم فليعزم المسألة ) البخاري / دعوات ٢١ ، ومسلم / ذكر ٨ ، ، وابن حنبل ١٠٧/٣ ، ( إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء ) البخاري / وضوء ١٩،١٨ ، وأشربة ٢٥ ، ومسلم / طهارة ٧٥،٦٣ ...، ( إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها ) النسائي / قبلة ٥ ، وابن ماجه / إقامة ٣٩ ، وابن حنبل ٢/٤.

التركيب : عليك / عليكم بـ (١٣٠) ؛هذا التركيب الذي يمثل صيغة من صيغ الأمر عن طريق الجار والمجرور عليكم تعقبهما الباء ومجرورها لا وجود له في القرآن (١٣١ ) ، وإنما نجد فيه مثلا ( ١٣١ ) : ( كُتِب عليكم القتال ) البقرة ٢١٦/٢ ، ( عليكم أنفسَكم ) المائدة ١٠٥/٥ ، ( إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا مَّوقوتا ) النساء ١٠٣/٤ ، ( وعلى الوارث مثلُ ذلك ) البقرة ٢٣٣/٢ ، ( قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم ) الأحزاب ٥٠/٣٣ ، ولكن ليس فيه "عليكم بـ" ، هذا التركيب الذي تكرر وروده في الأحاديث ، وهذه بعض شواهده فيها (١٣٢ ): ( عليكم بالدُّلجة فإن الأرض تُطوَى بالليل ) أبو داود / جهاد ٥٧ ، الموطأ / استئذان ٣٨ ، ( عليكم بالإثمِد عند النوم ) ابن ماجه / طب ٢٥ ، وأبو داود / صوم ٣١ ، وابن حنبل ٥٠٠/٣ ، ( عليك بذكر الله وتلاوة القرآن ) ابن حنبل ٨٢/٣ ، ( فعليك بخاصة نفسك ودع العوامّ ) الترمذي تفسير سورة ١٨/٥ ، وابن حنبل ١٦٢/٢، ٢٢١ ، ( عليك بالطاعة في مَنشَطك وفي مَكرَهك ) النسائي / بيعة ٥ .

تراكيب تحتمل معنى الأمر :

مضارع مؤكّد باللام + أو + مضارع مؤكد باللام ؛ يحتمل هذا التركيب بفعليْه المضارعين المؤكدين باللام ، أو بأحدهما ، معنى الأمر ، ولعل الإتيان بطرفيه فعلين مضارعين من باب حفظ التوازن كما يقول الثعالبي.

" ورد هذا التركيب في عدة مواضع من القرآن .. كما ورد أيضا في الأحاديث النبوية ... وللوهلة الأولى نجد من الصعب اكتشاف أي فرق بين استعمال القرآن لهذا التركيب واستعمال الحديث له ، ولكن بعد تروية النظر ستجد أن هناك فرقا .. وهذه أولا الشواهد القرآنية : ( قال الملأ الذين استكبروا من قومه لنُخرجنّك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودُنّ في ملتنا ) الأعراف٨٨/٧ ، ( وقال الذين كفروا لرسلهم لنُخرجنكم من أرضنا أو لتعودُنّ في ملتنا ) إبراهيم١٣/١٤ ، ( وتفقّد الطير فقال ما لي لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين .لأعذبنه عذابا شديدا أو لأذبحنّه

أو ليأتيَنّي بسلطان مُبين ) النحل ١٦/٢٠،٢١ ؛ ثُم هذه ثانيا الشواهد الحديثية: ( لتأمُرُنَّ بالمعروف ولتَنْهَوُنَّ عن المُنكَر أو ليسلطنَّ الله عليكم .. ) أبو داود/ ملاحم ١٦ ، والترمذي / فتن ٩، وابن حنبل ٣٨٨/٥،٣٩١ ، ( لَيَنتَهُنَّ عن ذلك أو لتُخطفَنَّ أبصارُهم ) البخاري/ أذان ٩٢ ، ومسلم/ صلاة ١١٨ ، والنسائي/ سهو ٩،٤٠ ، وابن ماجه/ إقامة ٦٨ ، وابن حنبل ٢٨/٥ ، ( لينتهيَنَّ أقوام يفتخرون بآبائهم الذين ماتوا .. أو ليكونُنَّ أهون على الله من الحبل ..) البخاري/ مناقب الأنصار ٢٦ ، ومسلم/ إيمان ٣ ، والترمذي/ نذور ٩،٨ ، ( لتأتيَنّي بالبيّنة أو لأرمينَّك بالحجارة ) الموطأ / حدود ٢٠ ، ابن حنبل٣/٩،١٩ ، ( لتُسَوُّنَّ الصفوف أو لتُطمَسَنَّ وجوهكم ) ابن حنبل ٢٥٨/٥،( لتَنتهيَنَّ قريشٌ أو ليجعلنَّ الله هذا الأمر في جمهور من العرب ) الترمذي / فتن ٤٩ ، ( لينتهينَّ رجال أو لأحَرِّقَنَّ بيوتهم ) ابن حنبل ٢٠٦/٥ ، ( لتنتهُنَّ أو ليبعثَنَّ الله عليكم من يضرب رقابكم ) الترمذي / مناقب ١٩، " وهذا التركيب ، كما هو واضح ، يدل على أنه إذا لم يحدث كذا فسوف يقع كذا ، وعند ترديد النظر بين شواهد القرآن وشواهد الحديث نجد أنه على حين أن المُهدَّد به في الشواهد الحديثية يُذكَر في آخر الكلام فإنه في القرآن يُذكَر أولا باطراد ، وحتى لو عثرنا على شواهد حديثية تجري على طريقة القرآن فيكفينا أن الحديث يستخدم ( على الأقل أحيانا ) هذا التركيب على نحو يخالف طريقة القرآن ، أما القرآن فإنه يلتزم خطة واحدة " (١٣٤) .

## الأمر بين العربية واللغات الساميَّة

هناك تشابه أوَّليّ بين صياغة الأمر في اللغة العربية ، وصياغته في اللغات الساميَّة ، إذ يُصاغ في العربية بحذف حرف المضارعة ؛ يقول ابن يعيش " وأما صيغته فمن لفظ المضارع ، فيُنزَع منه حرف المضارعة ، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركا أبقيته على حركته .. " (١٣٥) ؛ ويخالف ابن يعيش بهذا الرأي ما سبق أن ذكرناه من مذهب البصريين الذين يرون فعل الأمر صيغة مُرتجَلة قائمة بنفسها ، ويؤكد ابن يعيش اقتطاع الأمر من المضارع بقوله : " الأصل في الأمر أن يدخل عليه اللام وتَلزمه لإفادة معنى الأمر ، إذ الحروف الموضوعة لإفادة المعاني كلا في النهي ولم في النفي إلا أنهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة للغُنْيَة عنه بدلالة الحال وتخفيفا لكثرة الاستعمال ، ولما حذفوه لم يأتوا بلام الأمر لأنها عاملة ، والفعل بزوال حرف المضارعة منه خرج عن أن يكون مُعْرَبا فلم يدخل عليه العامل ، وما عدا المخاطب من الأفعال المأمور بها تلزمها اللام لأنه لم يَجُز حذف حرف المضارعة منه لئلا يُلبس ولعدم الدليل عليه ... وإذا لم يَجُز الحذف مع المخاطب فأن لا يجوز مع الغائب أولى.. وكذلك لو كان الأمر لغائب أو متكلم لم يكن بُدٌّ من اللام .. وذلك من قِبَل أن حرف المضارعة يَلزم هنا للدلالة على المقصود منه ، وإذا لزم حرف المضارعة وجب الإتيان بلام الأمر لإفادة معنى الأمر وكان

المحل قابلا من حيث كان مُعرَبا لما فيه من حروف المضارعة وربما حذفوا هذه اللام في الشعر .. " (١٣٦).

كما ينص السيوطيّ على أن الأمر مقتطع من المضارع " .. إذ أصل *اقعَلْ لِتَقْعَلْ* ، كأمر الغائب ، ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال" (١٣٧).

والقول باقتطاع الأمر من المضارع مذهب تؤكده مقارنة العربية بأخواتها الساميَّة ، لا أن الأمر صيغة مرتجَلة كما ذهب البصريون (١٣٨) ، كما تؤكده مشابهات بين طريقة صياغة الأمر في بعض اللغات السامية ، وطريقة صياغته في بعض العاميات العربية التي هي امتداد للهجات عربية قديمة صاحبت الفصحى على مر الزمن ؛ ولعل من الأمور الأساسية فيما نشير إليه من التشابه المذكور مسألة سقوط النهايات الإعرابية من أواخر الكلمات ، أسماء كانت أو أفعالا ، فضلا عما يحدثه اختلاف النبر في أحد المستويات اللغوية بإزاء النبر في مستوى آخر كالفصحى مثلا .

وإذا كان الأمر في الفصحى يؤخذ من المضارع بحذف حرف المضارعة ، مع زيادة ألف في أول الفعل إذا كان يبدأ بالساكن ، فإنه يحدث الشيء نفسه في العبرية ، إذ يُحذف حرف المضارعة ، غير أن نظام العبرية يسمح بالبَدْء بالساكن أو بشبه الحركة ، وهو ما يتحقق عند إسناد الأمر إلى ضمير المخاطب المفرد ؛ فمن الفعل المضارع يؤخذ الأمر ، وكذلك عند إسناد الأمر إلى ضمير المخاطبات ، فمن المضارع يؤخذ الأمر ، أما عند إسناد فعل الأمر إلى سائر الضمائر فإن الحرف الأول فيه يُحرَّك بالكسر ، وإذا كانت فاء الفعل عند الإسناد إلى ضميرَيْ المخاطب وجماعة المخاطبات في حالة سكون أو شبه حركة ، فإنها صارت مع غيرهما تحرَّك بالكسر لئلا يلتقي ساكنان في أول الفعل ، وهي طريقة الفصحى سواء في بَدْء الكلمة أو وسطها إلا فيما يسمّيه علماء القراءات والأصوات بالتقاء الساكنين على حدِّه ، فيصير فعل الأمر في العبرية مع ضمير المخاطبة المفردة من المضارع

وتجمع بعض اللهجات العربية المعاصرة بين طريقة الفصحى وطريقة العبرية في صياغة فعل الأمر ، فتأخذ من الفصحى زيادة ألف الوَصل ومن العبرية تحريك فاء الفعل بالكسر ، فنسمع في صعيد مصر مثلا " إكْتُبوا " و " إكْتُبي " ، مع ملاحظة أن الواو في لهجات مصر وبعض اللهجات العربية صارت تُستَعمَل مع الجمع بنوعَيْه أيضا .

وإذا كانت أنظمة المقاطع في العِبْريَّة والسريانية كذلك تجيز البَدْء بالساكن أو بشبه الحركة ، فإن بعض اللهجات العربية يحدث فيها ذلك أيضا ، ومن هذا ما رصده الدكتور عبد العزيز مطر في لهجة البدو في ساحل مصر الشمالي ، وقد لاحظ أن هذه الظاهرة تتحقق في ألفاظ كثيرة ، منها أفعال مثل قولهم: وْصَفْ ، مْلا (١٣٩) ، ذْبَحَهْ ، زْرَعَهْ ، طْبَخَهْ ، كْرَهَهْ (١٤٠) ، ومصادر أو أسماء مثل : ثْجارَهْ ، ثْعيق ، رْكوب ، قْعود (١٤١) ، وظروف أو أدوات مثل : ثْحَتِهْ ، قْبَلِه ، بْعَدِهْ ( ١٤٢)، بسكون الفاء فيما سبق جميعا .

ويشيع البدء بالساكن كذلك فيما رصدناه عند دراستنا لهجة حائل ونجد ، سواء في الجوامد وأسماء الأعلام مثل : أهْلَهْ ، أهْلي ، ولْدُهْ ، دْعَفس ، يْحَيا، زْهَوَة ، ضْحَيَّة ، ضْحَوي ، غْدَيِّر ، عْزَيِّز، مْحَيميد ، وْرقِه ، أو في الأفعال مثل : ثْخَبَرْ ، ثْعَرف ، كْتَبْهْ ، الله يْهَدَاك ، جْلِسُوا ، بسكون الفاء وحرف المضارعة فيها جميعا (١٤٣) .

ولعل نظام النبر في هذه اللهجة أو في تلك مع الميل إلى السهولة في النطق مما أوجد هذه الظاهرة ، فربما يكون ضعف النبر أو إهماله على المقطع الأول سببا في تسكين أول الكلمة ، مما يؤدي إلى نشوء نوع من المقاطع يسميه بعض المستشرقين المقاطع الفرعية (١٤٤) ، وهو ما لم ينل اعترافا من علمائنا الأوائل .. بل انعقد الإجماع أو كاد على أنه لا يجوز البَدْء بالساكن (١٤٥) .

غير أن وجود هذه الظاهرة في لهجات عربية معاصرة ، هي امتداد للهجات قديمة ، يؤكد أن العربية عرفت على امتداد تاريخها ضربا من الازدواج اللغوي في جوانب اللغة المختلفة ؛ بل إن الدكتور إبراهيم أنيس يُرَجِّح أنه كان للعرب حتى قبل الإسلام مستويان في اللغة ، مستوى أدبي تمثله لغة القرآن الكريم والحديث الشريف وشعر الشعراء وخُطب الخطباء وما كتبه الكُتّاب ، وتلك هي اللغة النموذجية الأدبية المشتركة ، وأما المستوى الآخر فهو مستوى الكلام العادي أو لهجات الخطاب التي اختلفت فيها القبائل بعض الاختلاف ، والتي تضمنت صفات محلية سماها العلماء القدماء لغات العرب أو لهجاتهم .. هذه اللهجات العربية القديمة هي التي وفدت مع أهلها إلى الأمصار بعد الفتح الإسلامي وشكّلت كلام كل مِصْر بشكل خاص ، لاسيما بعد اصطدامها باللغات التي كانت سائدة في تلك الأمصار وخروجها من هذا الصراع منتصرة ، ولكن في نفس الوقت متأثرة بشيء من صفات تلك اللغات المندثرة (١٤٦).

ويلاحظ بعض الباحثين أن العربية تشارك كلا من السريانية والعبرية ظاهرة حذف أو إدغام فاء العين أو عينه في صيغة الأمر كما في صيغة المضارع ؛ ففي العربية تُحذف فاء الفعل إذا كانت واوا في مثل *وعَدَ يعِدُ عِدْ* ، *وثَبَ يثِبُ ثِبْ* ، وتُحذف إذا كانت همزة كما في *أخَذَ يأخُذُ خُذْ* ، *أمَرَ يأمرُ مُرْ* (١٤٧).

والحق أن ذلك ليس مطردا في الفعل *أمر* ؛ ويبدو أن السياقات التي يرد فيها في فصحى القرآن الكريم مثلا لا توجب البَدْء به ، ولذا لم تَدْعُ ضرورة إلى إعلال همزته بقلبها واوا فيقال */ومُرْ* أو بحذفها فيقال *مُرْ* مثلما حدث مع الفعل */خذ*، الذي ورد حذف همزته في أول الكلام في صيغة الأمر مثل الآية ( خُذِ العفوَ وأمُرْ بالعُرْف وأعرضْ عن الجاهلين ) الأعراف ١٩٩/٧ ، بل تُحذف همزة */خذ* في الوصل كذلك ، كالآية ( قال فخُذْ أربعة مّن الطير فصُرْهنّ إليك .. ) البقرة ٢/ ٢٦٠ ؛ ويبدو أن تباعُد مَخْرَجَيْ الهمزة والميم في صيغة الأمر من */مرَ* في الوصل ، بخلاف القرب النسبي بين مخرجي الهمزة والخاء وهما من حروف الإظهار الحلقيّ عند القُرّاء ، مما يَحسُر معه حذف الهمزة إذا سبقت الخاء ، أما في البَدء فلا بد من اجتماع الهمزتين في الفعلين وهو الأمر العسير الذي تفر منه الفصحى بحذف الهمزتين كلتيهما من */ؤخُذْ* ابتداءً ووصلا لوجود الخاء كما قلنا ، وبحذف همزة واحدة من */ؤمُرْ* وَصْلا كالآية ( وأمُرْ أهلك بالصلاة ) طه ١٣٢/٢٠ .

والمعروف في قواعد الإعلال في الفصحى قلب الهمزة الثانية مدًّا من جنس حركة الهمزة الأولى في تصريفات الكلمة كما في الآية ( وآتِينَ الزكاة ) الأحزاب ٣٣/٣٣ ، والأصل *ائتين* ، والآية ( وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ) الأنبياء ٧٣/٢١ ، والأصل *إئتاء* ، والآية ( نبذ فريقٌ مّن الذين أوتوا الكتاب ) البقرة ١٠١/٢ ، والأصل *أوتُوا* ؛ بخلاف بقاء الهمزة الساكنة دون إعلال ما لم تسبقها همزة ، كالآية ( ويُؤتُون الزكاة ) المائدة ٥٥/٥ . وكل ما سبق على غير القراءة بتسهيل الهمزة في الوصل مطلقا ، وذلك كالذي أورده الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن جعفر عن أبي جعفر وشيبة أنهما لم يهمزا *وَسَلْ* و*لاسَلْ* (١٤٨) كما في قراءة الآية ( وللنساء نصيب مما اكتسبن واسألوا الله من فضله ) النساء ٣٢/٤ .

وفي العبرية تُدغَم فاء الفعل إذا كانت نونا أو لاما لوقوعها بين متحركين ، كما في (١٤٩) ، وفي السريانية تُحذف فاء الفعل إذا كانت نونا كما في 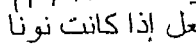 (١٥٠)

وفي السريانية كذلك أنه إذا كانت عين الفعل همزة فإنها تسقط في نطق كلا المضارع والأمر، في الفعل 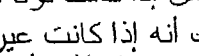 (١٥١).

ويُلاحَظ أن النظير العربي لهذا الفعل *سأل* تسقط همزته إذا ابتُدئ به وتبقى في الوصل ؛ مثال الحالة الأولى قوله تعالى ( سَلْ بني إسرائيل ) البقرة ٢١١/٢ ، ومثال الأخرى ( واسْأل القرية التي كنا فيها ) يوسف ٨٢/١٢ ، كما تُدغَم عين الفعل في السريانية إذا كانت لاما ووقعت بعد حرف صفير ساكن مثل 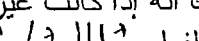 (١٥٢).

وتُدغَم فاء الفعل في العبرية في كل من المضارع والأمر إذا جاءت لاما كما في ، وتُحذف إذا كانت ياء مثل 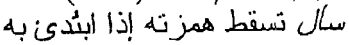 (١٥٣).

ويتوافق زمن الأمر وزمن المضارع خصوصا في العبرية والسريانية ، فزمن الأمر هو المستقبل كذلك فيهما ، كما أن المضارع في العربية يدل على الحالية مع توقع الاستمرار في المستقبل (١٥٤) ، وهو عند بعض النحاة يسمَّى الحال ، وهو عندهم مستقبل في الحقيقة " لأنه يكون أوّلا ، فكل جزء منه خرج إلى الوجود صار في حيز المُضيّ ، فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل .. فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف .. فيصير مستقبلا لاغير " (١٥٥).

معنى ذلك أن الأمر في العربية يدلّ بصيغته على المستقبل ، وأن المضارع ، أو فعل الحال عند بعض النحاة ، صالح بصيغته للدلالة مع الحال على المستقبل ، غير أنه يتمحَّض للمستقبل بقرينة في الجملة كالسين أو سوف أو غدا .. الخ.

ويلاحظ موسكاتي تطابق أشكال الأمر في السامية الغربية شماليّها وجنوبيّها في الفروع المشتقّة بصورة عامة وأشكال المضارع بدون سوابقها ، وأي مخالفة لتلك القاعدة ترجع في الغالب إلى ظهور الصائت المزيد في أول الكلمة (١٥٦).

وقد تُستعمل صيغة المضارع في العبرية للدلالة على الأمر كما تدل بعض السياقات مثل 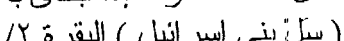 " ليبتهج قلبي " ( المزمور الثالث عشر ) ، فالكلمة الأولى فعل مضارع مقصود به الأمر للرجاء ؛ وهو المضارع المقطوع في العبرية

، مثل المجروم بلام الأمر في العربية ، ولذلك عُدل عن الصيغة الأصلية للفعل وهي תֵּלֵךְ إلى תֵּלְכִי (١٥٧) ، ومثل וַיֹּאמֶר יְהוָה לָכֶם (روث ٩) ، والمقصود : " ليهبكما الله " (١٥٨) ؛ وقد يخرج الأمر في العبرية إلى معنى الدعاء في مثل וְתִמְצֶאנָה מְנוּחָה " وجدن راحة " (١٥٩) (روث ٩).

وفي العربية الفصحى أمثلة عديدة لاستعمال المضارع بمعنى الأمر كالآية الكريمة( والمطلقات يتربَّصنَ بأنفسهنَّ ثلاثة قروء ) البقرة ٢٢٨/٢ ، " هذا أمر من الله سبحانه وتعالى للمطلقات المدخول بهنّ من ذوات الأقراء بأن يتربصنَ بأنفسهن ثلاثة قروء ، أي بأن تمكث إحداهن بعد طلاق زوجها لها ثلاثة قروء ثم تتزوج إن شاءت .. " (١٦٠) ، فالمضارع في الآية " خبر في معنى الأمر ، أي ليتربصنَ ، قصدَ بإخراجه مُخْرَجَ الخبر تأكيد وقوعه وزاده توكيدا وقوعه خبرا للمبتدأ ..." (١٦١) ، وقيل مثل ذلك في الآية ( والوالدات يُرْضِعْنَ أولادهنَّ حَولين كاملين لمن أراد أن يُتِمَّ الرَّضاعة) البقرة ٢٣٣/٢ (١٦٢).

كذلك يخرج الأمر في الفصحى إلى الإخبار في أحد لفظي التعجُّب ، نحو " أكرِمْ بزيد وأعلِمْ به .. فاللفظ في هذا لفظ الأمر والمعنى معنى الإخبار ، المعنى : صار ذا كرَم وذا علْم ، والجار والمجرور في موضع رفع بأنه فاعل ، كما أنهما كذلك في قولهم : كفى بالله وما جاءني من رجل . قال الإمام أبو بكر: اعلَمْ أنّ قولك : *أكرِمْ بزيد* الأصل فيه : أكرَمَ زيدٌ أي صار ذا كرَم ، ثم إنه نُقِل إلى صيغة الأمر وأُدْخِل الباء مَزيدةً ليختص بالتعجب ، فقولك *بزيد* في موضع رفع لأن الباء زائدة ، وشبهه بقولهم: *كفى بالله* أي أن الأصل : كفى اللهُ والباء زائدة ، وإذا قلت : كفاك بهم رجالا كان قولك *بهم* في موضع رفع بأنه فاعل ، إلا أن الباء المزيدة لما عملت الجر في اللفظ كان الضمير هنا بمنزلته إذا كان مجرَّدًا على الحقيقة .. (١٦٣) ، والفصل بين *كفى الله* و*أكرِمْ بزيد* أن الأصل الذي هو الرفع يُستعمَل في كفى فيقال *كفى الله* ، وكذا *ما جاءني رجلٌ* ، و *حَسْبُك زيدٌ* ، ولا يُستعمَل في *أكرِمْ بزيدٍ* الرفع تنبيها على التعجب ، وقصدوا أن تكون الصيغة مخصوصة.

الدليل على أن أصل *أكرِمْ بزيدٍ : أكرَمَ زيدٌ* ، على الإخبار بعلوّ رتبته في الكَرَم وأنه صار بحيث يُنسَب إليه فيُقال زيد *صاحب كرم* ، أنك تقول : *يا رجل أكرِمْ بزيد ، ويا رجلان أكرِمْ بزيد ، ويا رجال أكرِمْ بزيد ، ويا هندان أكرِمْ بزيد ، ويا نسوة أكرِمْ بزيد* ، ولا تقول *أكرِما وأكرِموا وأكرِمي وأكرِمْنَ* لأنه إخبار كقولك *يا رجال أكرَمَ زيدٌ* (١٦٤) ، وليس للمخاطبين حظ في الفعل فيُضمَروا فيه ، وإنما الفعل لزيد، ولو كان على الظاهر لوجب أن يُقال *أكرِما وأكرِموا* كما يقال *اضربا واضربوا*، وعكس هذا قولهم *غفرَ الله لزيدٍ* لأن المعنى *اللهمَّ اغفِرْ لزيد* ، فاللفظ على الخبر والمعنى على الدعاء كما أنّ *أكرِمْ بزيدٍ* لفظه لفظ الأمر والمعنى معنى الخبر(١٦٥)

وقد ذكر السيوطيّ أن صيغة الأمر ترد حقيقة في الإيجاب مثل ( أقيموا الصلاة- فليُصَلُّوا معك ) كما ترد مجازا لمعانٍ فصَّل القول فيها بأمثلتها مثل النَّدْب والإباحة والدعاء من السافل للعالي والتهديد والإهانة والتسخير والتعجيز والامتنان والعُجب

التسوية والإرشاد والاحتقار والإنذار والإكرام والتكوين والإنعام والتكذيب المشورة والاعتبار والتعجُّب (١٦٦) .

كذلك يقع الأمر موقع الخبر كالآية ( فليَمْدُدْ له الرحمن مَدًا ) مريم ٧٥/١٩ ؛ المعنى أنَّ من كان في الضلالة مدَّ له الرحمن أي أمهله وأملى له في العمر ، أخرج على لفظ الأمر إيذانا بوجوب ذلك وأنه مفعول لا مَحَالة (١٦٧) ، وهذا اللفظ فظ الأمر ومعناه الخبر لأن القديم لا يأمر نفسَه (١٦٨) .

أما في السبئية فإنَّ " من المشكوك فيه وجود شواهد على الأمر الخطابي المباشر ، غير أن من الشائع استخدام المضارع المجزوم بلام الأمر وذلك الدالّ على الرجاء ، وهما يُسبقان باللام عادةً مثل " لِتقدِّمْ فخِذا للإله " ،

R 4782 : 1 WI YHBTN L>LHN FḪDm

" لذا فليُعذَبْ " ، N 74: 13 wl ycbdn

" ولعلّه يَهَبُهم نعمة " (١٦٩) . wlysıcdnhmy ncmtm

ويندر في السبئية المضارع الدالّ على الطلب بغير اللام ، لكنْ ثَمَّ شاهد عليه في (١٧٠):

" وليهبْهم .. وليُخلصْهم " J 736 : 13-16 wylhmrhmw wyntcnhmw

## الأمر بين العربية والإنجليزية

تُستَعمل صيغة الأمر في الإنجليزية The imperative mood للأمر العادي Command مثل: اذهبْ إلى المحل وأمُرْ بآلة كاتبة ، وللجهات directions مثل: اتَّجهْ يمينًا عند إشارة المرور التالية ، وللطلب request مثل: من فضلك رُدّ على خطابي (١٧١

وهناك مَن يجعل أغراض صيغة الأمر في الإنجليزية ثلاثة ، هي الأمر العادي command مثل : انتَبِهْ،انهضْ! أو لتسقطْ إلى الأبد! ، و النصح أو الحث precept or invitation مثل : اذهبْ إلى النمل أيها الكسول ، اعتَبِرْ بأساليبها وكنْ حكيما ( العهد القديم )، والتوسل أو الدعاء Entreaty or prayer مثل: ارزقنا هذا اليوم خبزنا اليومي ( دعاء الرب ) (١٧٢).

ويُستَعمل الأمر في صيغة المضارع فقط للمخاطب، ونادرا ما يُذكَر الفاعل، ويكون ذِكره عندما يراد توكيده مثل : أنت تأخذ ( خُذْ ) التفاحة الكبرى ، وسوف آخذ الصغرى (١٧٣). Ibid.

ويشبه ذلك ما في العربية من إضمار ذكر الفاعل لفعل الأمر للمفرد المخاطب ، مع جواز ذكر الضمير العائد عليه على سبيل التوكيد مثل الآية الكريمة : ( فاذهبْ أنتَ وربُّكَ فقاتِلا ) المائدة ٢٤/٥ ، مع ملاحظة أن صيغة الأمر في العربية تتضمَّن ضمير الفاعل المستتر مع المخاطب المفرد ، أو ضميره البارز مع المخاطبة والمخاطب المثنَّى وجمع المخاطبين والمخاطبات ؛ غيرَ أنَّ المخاطب بتعدُّده نوعًا وعددًا تعبر عنه الإنجليزية بضمير واحد هو you (١٧٤)

وهو ما يجعل

السياق ضروريًّا لإزالة الإبهام الناشئ عن عموم هذا الضمير.

ويندرج الأمر باستعمالاته ومقاصده في الإنجليزية ، ضمن طائفة الأفعال المساعدة والتعبيرات المُشْبِهَة لها similar &Modal Auxiliaries Expressions ، إذ هو أدنى إليها من الأفعال المتصرفة.(١٧٥).

أما عند أمر المتكلم نفسَه أو أمره غائبًا ( مفردًا مذكرا وغيرَه ) ، فإن الإنجليزية تَسلك أحد طريقَيْن : إمّا استعمال الفعل المتعدي let قبل الفعل المراد الأمر به ، وإمّا توظيف ما يُسمَّى في الإنجليزية the subjunctive mood ، وهو في العربية على معنيَيْن : صيغة الشرط أو التمني أو الدعاء ، وصيغة المضارع المنصوب (١٧٦). ( معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، وضع د. محمد حسن باكلا وآخرين، مكتبة لبنان- بيروت،ط١ ١٩٨٣ ، ص٨٨).

أما في العربية فإن استعمال نظير هذه الصيغة لا يزيد عن استعمال المضارع بمعنى الأمر ، وهو كثير في الأساليب العربية كالآيتَيْن ( والمطلقاتُ يَتربَّصْنَ بأنفسهن ثلاثة قُروء ) البقرة٢٢٨/٢ ، ( والوالداتُ يُرْضِعْنَ أولادَهنَّ حَولَيْن كاملَيْن..) البقرة٢/ ٢٣٣ ، فضلا عن أن الاستعمال الواسع للام الأمر يتيح تصرُّفا للفعل الذي تلحق به ، فيكون أمرا للمتكلم نفسه وللمخاطب والغائب نوعا وعددا مع إمكان تَبَيُّن فاعل كلٍّ من أولئك بضميره الذي يلحق بالفعل أو بظهور الفاعل اسما صريحا.

ويبدو أن العربية تستعمل المضارع المؤكَّد بالنون للتعبير به عن أمر المتكلم نفسَه في مثل الآية (.. قال لأقتلنَّك ) المائدة٢٧/٥ ؛ أمَّا أمر المخاطب فمنه ( أقم الصلاة لدلوك الشمس.. ) الإسراء٧٨/١٧ ، ( فاستقيما..) يونس٨٩/١٠ ،( وأقيموا الصلاة..) البقرة٤٣/٢ ، ( وقرْنَ في بيوتكن..) الأحزاب٣٣/٣٣؛ وأما أمر الغائب فمنه( ولتكن منكم أمة..) آل عمران١٠٤/٣ ، (.. وليَطوَّفوا بالبيت العتيق ) الحج٢٩/٢٢ ، ( ليُنفقْ ذو سَعَةٍ مِّن سَعَتِه ..) الطلاق٧/٦٥.

وتشترك اللغتان – بل ربما لغات البشر جميعا- في الاحتكام إلى السياق لتحديد مقاصد استعمال صيغ الأمر ، كما تؤثر نية المتكلم أيضا في تحديد نوع المعنى المراد التعبير عنه بها، وقد تعددت مقاصد استعمال الأمر في العربية، وميَّز النحاة والبلاغيون بين ما يدل من الأمر على طلب الفعل بصيغته ، وهو أمر المخاطب ، وبين ما يدل عليه لا بصيغته بل بأداة اللام ، وهو للغائب ، فالأول يُستعار لمعان أخَرَ ، كما ينص محمد بن علي الجرجاني (١٧٧) ، أهمها :

_ الإباحة، نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين ، وقول كُثيِّر :

أسيئي بنا أو أحسني لا مَلومة  لدينا ولا مَقليَّة إن تَقلَتِ

_ التهديد، نحو: ( اعملوا ما شئتم ) فُصِّلت ٤١/٤٠ .
_ التعجيز، نحو: ( فأتُوا بسورة مِّن مِّثله.. ) البقرة٢/٢٣ .
_ التسخير ،نحو ): كُونُوا قِرَدَةً خاسئين ) الأعراف٧/١٦٦ .
_ الإهانة ، نحو: ( كونوا حجارةً.. ) الإسراء١٧/٥٠ ، ( ذُقْ إنك أنت العزيز الكريم ) الدخان٤٤/٤٩ .
_ التسوية، نحو ( أنفقُوا طوعًا أو كَرهًا) التوبة٩/٥٣.
_ التمنّي ، نحو : ألا أيها الليل الطويل ألا انْجَلِ (١٧٨) *( ديوان امرئ القيس١٨ )*
_ الدعاء ، نحو : ( رَبِّ اغفِرْ لي..) نوح ٧١/٢٨ .
_ الالتماس ، نحو : افعلْ كذا ، لِمَنْ يساويك بدون استعلاء .

ويضيف بعض اللغويين إلى استعمالات الأمر في الإنجليزية ما يسميه التعبير عن الافتراض Supposition وهو شيء يقترب من الشرط في مثل العبارة take care of the pence , and pounds will take care of themselves. ، والمعنى : حافظ على البنس تحافظ الجنيهات على أنفسها ، وهو ما يمكن صياغته فى العبارة الشرطية : إن تحافظ على البنس ...الخ. (١٧٩)

وهذا ما نص عليه النحاة العرب من اعتبار الأمر متضمنا للشرط ، ولذا يُجزَم الفعل المضارع في جوابه كما يُجزَم في جواب الشرط.

ويُستعمَل الأمر في الإنجليزية أحيانا بصورة مطلقة absolutely معترضا في الجملة الأصلية معزولا عنها في مثل A large number of people , say a hundred , are working on the railroad: يعمل عدد هائل من الناس ، قُل مائة ، في طريق السكك الحديدية .

الهوامش

١- اللسان ( أمر ) .
٢- كتاب الأفعال ، تحقيق علي فودة ، ط٢ ١٩٩٣م ، نشر الخانجي بالقاهرة ص٧٨،٩ .
٣- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ، تحقيق حسام الدين القدسي ، نشر دار زاهد القدسي بالقاهرة ، بلا تاريخ .
٤- معاني القرآن للكسائي ١٨١ ؛ وقد رصد بعض الباحثين المعاصرين أن أمر يأمُر ( باب نصر ) هو التكليف والإشارة بالأمر وأن أمِر يأمَر ( باب فرح ) ومصدره إمارة معناه صيرورة الشخص أميرا . معجم الأفعال الثلاثية المعاصرة ، إعداد سليمان فياض ، دار المريخ للنشر بالرياض ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ص٦٤ .
٥- إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٩٠ ، وبعده : " قال أبو جعفر : لا يجوز حذف الباء عند البصريين في كلام ولا شعر ، ونسب الطبري هذا القول إلى أحد نحويّي الكوفة " تفسير الطبري ط بيروت ص ٤٧٨٤ ، وانظر : معاني القرآن للكسائي ١٣٢،١٧٦ .
٦- اللسان ( أمر ) .
٧- اللسان ( أمر ) .
٨- اللسان ( أمر ) .

٩- مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ٣٣٧ .
١٠-همع الهوامع ٣٠/١ .
١١- مدرسة الكوفة ٣٣٧ .
١٢- انظر شرح الأشموني ١٢٨/٣ ، ومدرسة الكوفة ٣٣٨ .
١٣- مدرسة الكوفة ٣٣٨ .
١٤- شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٧ .
١٥- شرح المفصل ٥٨/٧ .
١٦- شرح المفصل ٥٩/٧ .
١٧- شرح المفصل ٥٩/٧ ، ومعاني القرآن للكسائي ٥٩ .
١٨- شرح المفصل ٥٩/٧ .
١٩-شرح المفصل ٥٩/٧
٢٠-انظر معاني الحروف للرماني ٥٧ هامش(١) ، والهمع ٥/٢ ، والأشموني ٣/٤ .
٢١-الكتاب ٨/٣ وشرح المفصل ٦٠/٧ ، و ٢٤/٩،٢٥.
٢٢-الكتاب ٨/٣ وشرح المفصل ٦٠/٧.
٢٣-الكتاب ٩/٣ .
٢٤-الكتاب ٩/٣ وشرح المفصل ٢٥/٩ .
٢٥-معاني القرآن للفراء ٤٦٧/١،٤٦٨ ومعاني القرآن للكسائي ٥٩ .
٢٦-شرح المفصل ٦١/٧ .
٢٧-همع الهوامع ٤٤٤/٢ .
٢٨-همع الهوامع ٤٤٤/٢ .
٢٩- زيادة ليست في الأصل يقتضيها السياق .
٣٠- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطليوسي ٢٠،٢١ .
٣١- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٨٦- ٨٧ .
٣٢- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ١ ورقة ٤٩٣ نقلا عن الإيضاح ، هامش ص٨٦ .
٣٣- الإيضاح ٨٥ .
٣٤- شرح كتاب سيبويه ٢،١ نقلا عن الإيضاح ، هامش ٣ ص٨٥ .
٣٥- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د. فاضل الساقي ، نشر الخانجي١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ م ، ص٧٠،٧١ ، وانظر ما يليهما من عرض لحد الفعل عند النحاة .
٣٦- أقسام الكلام العربي ٨١،٨٢ .
٣٧- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح للإمام محمد بن الطيب الفاسي ، تحقيق وشرح د. محمود فجال١/ ٢٩٨،٣٠١ .
٣٨- همع الهوامع ٣٠/١ .
٣٩- شرح الكفراوي على متن الأجرومية ٤٠ .
٤٠- من أسرار اللغة ١٧٥ .
٤١- أسماء الأفعال .. ، ١٩٨ .
٤٢- في الأصل : والحركة ، وهو تحريف .
٤٣- المقتصد في شرح الإيضاح ١٨٠/١ .
٤٤- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ط الحلبي ١٣٥٩هـ /١٩٤٠ م ، ٣/١ .
٤٥- حاشية الخضري ٣٢/١ .
٤٦- انظر مفاتيح العلوم للخوارزمي ٣٠ .
٤٧- الإنصاف ٣١٦/٢ .
٤٨- الإنصاف ٣١٤/٢،٣١٥ .
٤٩- الإنصاف ٣١٧/٢ .
٥٠- الضروري في النحو لابن رشد ، تحقيق د. منصور عبد السميع ، نشر دار الفكر العربي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م ، ص١٠٥ .
٥١- المقتصد في شرح الإيضاح للإمام عبد القاهر الجرجاني ١٣٦/١ .
٥٢- المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٤٤/٢،١٠٤٥ .
٥٣- شرح المفصل ٤٨/٧ ، وانظر الكتاب ٩٣/٣-٩٩ .
٥٤- شرح المفصل ٤٨/٧ .
٥٥- شرح المفصل ٤٨/٧ .

٥٦- شرح المفصل ٤٨/٧ .
٥٧- شرح المفصل ٤٨/٧ .
٥٨- معاني القرآن للفراء ١٥٤/٣ ، وانظر التبيان للعكبري ١٢٢/٢ .
٥٩- شرح المفصل ٤٩/٧ .
٦٠- اللغة ، فندريس ، ١٨٢ وما يليها .
٦١- اللغة ، فندريس ، ١٨٦ .
٦٢- اللغة ، فندريس ،١٨٨،١٩١،١٩٦ .
٦٣- شرح المفصل ٥٦،٥٥/٧ ؛ والذي في كتاب سيبويه ٣ /١٠٠ بيت زهير فقط .
٦٤-كتاب سيبويه ٣ /١٠١ ، وفي قراءة أبي عَمرو ( فأصَّدَّقَ وأكونَ ) ، وقراءه الباقون بالجزم وحذف الواو ؛ انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكّيّ بن أبي طالب ٣٢٢/٢ ، وفي التبيان ١٢٢٥/٢ وهامشه : قُرئ بالنصب عطفا على ما قبله .. ويُقرَا بالجزم حملا على المعنى وهو أنه عطفه على موضع *فأصَّدَّقَ* لأنه جواب التمني ، وجواب التمني إذا كان بغير فاء ولا واو مجزوم ، ففيه مضارعة للشرط وجوابه .
٦٥- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٢٧٥/٨ .
٦٦- انظر التوهم عند النحاة ، د. عبد الله أحمد جاد الكريم ١٥٢ ، والشاهد في مغني اللبيب ٥٥٠/٢ ، واللسان ( علل ) .
٦٧- البحر المحيط ٥٠٩/٣ ، نقلا عن : التوهم عند النحاة ١٥٣ .
٦٨- انظر التوهم عند النحاة ١٦١ .
٦٩- انظر الحمل على المعنى عند العرب ، د. محمد يوسف حبلص ، حوليات دار العلوم ١٩٩٢/٩١ ، ص ١٥٢ ، نقلا عن التوهم عند النحاة ٢٤١ .
٧٠- انظر النحو والدلالة ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ٨٦.
٧١- مغني اللبيب ٥٥٣ وحاشية الدسوقي ١٢٣/٢ .
٧٢- انظر قول على قول في التوهم في النحو العربي ، د. محمد أحمد رشوان ، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٦/١٤هـ .
٧٣- السابق .
٧٤- معاني القرآن للكسائي ٢٢٢ .
٧٥- التبيان في إعراب القرآن ١١٦/٢ .
٧٦- التبيان في إعراب القرآن ١١٠٤/٢ .
٧٧- البيان في إعراب غريب القرآن ٣١٧/٢ .
٧٨- مشكل إعراب القرآن ٢٥٢/٢ .
٧٩- التبيان ١٢٢/١ ؛ وهو يشير إلى قوله تعالى ( وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين ) البقرة ١٣٥/٢ .
٨٠- الضروري في النحو ١٠٦ .
٨١- الضروري ١٠٧،١٠٦ .
٨٢- الضروري ١٠٩ ، والنص في كتاب سيبويه بشيء من الاختلاف ، والتقدير عنده : اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعا وذئبا . الكتاب ٢٥٥/١ .
٨٣- الكتاب ٢٥٦،٢٥٥/١ ؛ وعلق محقق الكتاب في الحاشية بأن الظباء منصوب على معنى اخترت أو أختار الظباء على البقر .. وكان أجدر بسيبويه أن يذكر المثل الآخر " الكلاب على البقر " . انظر مجمع الأمثال للميداني ١٤٢/٢ .
٨٤- الكتاب ٢٤١/١ .
٨٥- الكتاب ٢٤٩/١ .
٨٦- الكتاب ٢٤٩/١ ، الحاشية ٢.
٨٧- الضروري ١٠٥ .
٨٨- كتاب حروف المعاني والصفات لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠١هـ-١٩٨٢م ، ص٢٤ .
٨٩- البيت للجموح الظفري ، اللسان "رود" ١٨٩/٣ .
٩٠- انظر المغني ١٢٣/١ ، والجنى الداني ٤٢٤ ومنهج السالك لأبي حيان ١٧٨ ، والتصريح ١٩٩/٢ .
٩١- انظر الكتاب ١٢٢/١ والخصائص لابن جني ٤٥،٤٤/٣ ، وشرح المفصل ٢٥/٤ .
٩٢- انظر أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية ، د. محمد عبد الله جبر ، ط دار المعارف ١٩٨٠م ، ص٢٩ .

٩٣- انظر اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ١١٣-١١٥ .
٩٤- أسماء الأفعال ..، ٥٩ .
٩٥- شرح الكافية ٨٢/٢،٨٣ نقلا عن أسماء الأفعال ٦٠ .
٩٦-أسماء الأفعال ٦٠ .
٩٧- السابق .
٩٨-انظر العربية الفصحى ١٨١ نقلا عن أسماء الأفعال ٦٠،٦١ .
٩٩- انظر الخصائص لابن جني ٤٠/٣،١٦٥ .
١٠٠- المقتضب للمبرد ١٧٩/٣ ، والهمع ١٦/١ .
١٠١- الهمع ١٧/١ .
١٠٢- الكافية ٢٢:١-٢٣ .
١٠٣- أسماء الأفعال ٧١ .
١٠٤- أسماء الأفعال ١٨٢ ، وانظر العربية الفصحى ٤٨،٤٩،٦٤ .
١٠٥- فتح القدير للشوكاني ١٣٣/٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٢٢١/٢
١٠٦- فتح القدير ١٣٣/٤، وانظر اللسان "يا" .
١٠٧- معاني القرآن للكسائي ١٢٨ .
١٠٨- كذا في الأصل ، ولعل اللفظ بالألف في آخره لا بالهمزة؛ فتح القدير ١٣٣/٤ .
١٠٩- اللسان "يا" .
١١٠- حاشية الصبان ٣٧/١ ، والبيان ٢٢١/٢ .
١١١- فتح القدير ١٣٣/٤.
١١٢- ديوان النابغة ١٥٣ .
١١٣- شعراء النصرانية ٧/١٢.
١١٤- ديوان امرئ القيس ٩.
١١٥- كتاب سيبويه ١٦١/٤ ، والخصائص ٣٦/٣ ، وشرح المفصل ٤٢/٤.
١١٦- الكتاب ٣٤/١ ، والمحتسب لابن جني ٣٦٢/٢.
١١٧- مفتاح العلوم للسكاكي ٩٨.
١١٨- مجمع الأمثال للميداني ٢٤/٢، والمحتسب ٧٠/٢ .
١١٩- مجمع الأمثال ٤١٦/١.
١٢٠- انظر مجمع الأمثال ٤٤٥/١ ، وحاشية الصبان ١٣٦/٣.
١٢١- الكتاب ١٧٠/٢ ، والمحتسب ١٧٣/٢.
١٢٢- المحتسب ٧٠/٢ .
١٢٣- انظر الإتقان ١٠٦/٢.
١٢٤- انظر مصادر الاستشهاد عند ابن مالك ، مخطوط ماجستير بآداب عين شمس ، إعداد محمود محروس محمود ١٩٨.
١٢٥- شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٠/٣.
١٢٦- في كتابه " القرآن والحديث مقارنة أسلوبية " ، مكتبة زهراء الشرق ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م ، ص ٤٣٢.
١٢٧- القرآن والحديث مقارنة أسلوبية ٤٣٥ .
١٢٨- القرآن والحديث مقارنة أسلوبية ٤٣٦.
١٢٩- القرآن والحديث مقارنة أسلوبية ٤٥٠.
١٣٠- القرآن والحديث مقارنة أسلوبية ٤٥٨.
١٣١- ليس الأمر واردا إلا في آية المائدة ( عليكم أنفسكم ) وما عدا ذلك من الآيات إذا كان فيه أمر فإنه يُفهَم من ألفاظ أخرى في الآيات.
١٣٢- القرآن والحديث مقارنة أسلوبية ٤٥٨ ، وانظر أحاديث أخرى ص٤٥٩.
١٣٣- القرآن والحديث مقارنة أسلوبية ٤٦٣ .
١٣٤- القرآن والحديث مقارنة أسلوبية ٤٦٤.
١٣٥- شرح المفصل ٥٨/٧.
١٣٦- شرح المفصل ٥٩/٧.
١٣٧- همع الهوامع ٩/١.
١٣٨- انظر بحوث مقارنة في الفعل بين العبرية والعربية والسريانية ، د. علاء عبد المجيد قنصل ، القاهرة ١٩٩٠ ص١٤.

١٣٩- لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية ، دراسة لغوية ، د. عبد العزيز مطر ، نشر دار المعارف بمصر ١٩٨١ ، ص ١٤٤ جدول ٢.
١٤٠- لهجة البدو ١٦٢.
١٤١- لهجة البدو ١٣٤.
١٤٢- لهجة البدو ١٦٢.
١٤٣- انظر في لهجة حائل ونجد ٦،٧.
١٤٤- انظر فقه اللغات السامية ، كارل بروكلمان ، ترجمة د. رمضان عبد التواب ٤٣.
١٤٥- انظر في لهجة حائل ونجد ٧.
١٤٦- انظر لهجة البدو ، المقدمة ب.
١٤٧- بحوث مقارنة في الفعل ١٧.
١٤٨- انظر معاني القرآن للكسائي ١١٣، وانظر أيضا السبعة لابن مجاهد ٢٣٢ والبحر المحيط لأبي حيان ٢٣٦/٣ .
١٤٩- Gesenuis , Hebrew Grammar pp.174,250.
١٥٠- Brockelmann , Syriach Grammatik . p. 133.
١٥١- انظر بحوث مقارنة في الفعل ٢٠.
١٥٢- بحوث مقارنة في الفعل ٢٠.
١٥٣- بحوث مقارنة في الفعل ٢٠.
١٥٤- انظر فعل الأمر بين الارتجال والاقتطاع ، حماد حمزة البحيري ٨٠ ، وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٨٠/١ .
١٥٥- انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٨٦،٨٧.
١٥٦- انظر Moscati , An Introduction to the comp. Grammar of the Semitic Languages , p. 156 , 16:90 .
١٥٧- انظر في قواعد الساميات ، صنعة الدكتور رمضان عبد التواب ، ط٢ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، نشر الخانجي بالقاهرة ، ص ٩٧.
١٥٨- انظر في قواعد الساميات ١٢٧.
١٥٩- انظر في قواعد الساميات ١٢٧.
١٦٠- مختصر تفسير ابن كثير ، اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط٧ ١٤٠٢هـ-١٩٨١م ، ٢٠٢/١.
١٦١- فتح القدير للشوكاني ٢٣٤/١.
١٦٢- انظر فتح القدير ٢٤٤/١، ومختصر تفسير ابن كثير ٢١١/١.
١٦٣- المقتصد في شرح الإيضاح ٣٧٦/١.
١٦٤- في المقتصد " أكرم " بالبناء للمجهول ، وهو خطأ.
١٦٥- المقتصد ٣٧٧/١ ، ١٠٤٤/٢ ، وانظر الإتقان في علوم القرآن ٩٨/٢.
١٦٦- انظر الإتقان في علوم القرآن ١٠٥/٢ ، وانظر فقه اللغة للثعالبي ٣٢٥.
١٦٧- انظر تفسير الكشاف للزمخشري ١٥/٢.
١٦٨- معاني الحروف للرماني ٥٧.
١٦٩- القواعد السبنية ، تأليف أ. بيستون ، ترجمة د. علي محمد هنداوي ، مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش بجامعة عين شمس ٢٠٠٢/١٩م ، ص ١٤١ الفقرة ٨:٧ .
١٧٠- القواعد السبنية ص ١٤١ الفقرة ٩:٧.
١٧١-
Ronald C. Foote,Benjamin W.Griffith. Barran,s Vincen F.Hopper, Educational Series Inc. Fourth Edition 1990, p.17
١٧٢- J.C. Nesfield & Frederick T. Wood . Manual of Eng. Grammar & Composition. Macmillan co. LTD. 1964 p.66.
١٧٣ Ibid

Azar,Prentice Hall Regents,2nd edition 1989,p.73

(١٧٥) Ibid.

(١٧٦) معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، وضع د. محمد حسن باكلا وآخرين، مكتبة لبنان- بيروت،ط١ ١٩٨٣ ، ص٨٨).

(١٧٧) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، تحقيق د.عبد القادر حسين،دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ١٩٨٢م، ص ١١٦،١١٧ .

(١٧٨) ديوان امرئ القيس ١٨

(١٧٩) J.C. Nesfield & Frederick T. Wood . Manual of Eng. Grammar & Composition Macmillan co. LTD. 1964 pp.66,67.

**********